أثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ أحمد السيد إبراهيم صالح
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية الأعمال – جامعة الاسكندرية
ahmed2elsyed2017@gmail.c

د/ السيدة مختار عبد الغني طلخان
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية الأعمال– جامعة الاسكندرية
sayeda.mokhtar2017@gmail.c

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بلغت 86 شركة خلال الفترة من 2018 وحتى 2021. وكذلك الأثر المُعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على تلك العلاقة الرئيسية.

وقد أظهرت نتائج التحليل الأساسى وجود تأثير سلبي معنوي لكل من؛ تركز الملكية والملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من؛ الملكية الإدارية والملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي. وأن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة له تأثير سلبي معنوي على ممارسات التجنب الضريبي.

كما أن المتغير التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وكل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية له تأثير سلبي معنوي على ممارسات التجنب الضريبي. بينما المتغير التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وكل من الملكية الإدارية والملكية العائلية له تأثير إيجابي غير معنوي على ممارسات التجنب الضريبي. وأرجع الباحثان ذلك إلى التمثيل المنخفض للمرأة بمجلس الإدارة أو في المناصب الإدارية العليا مما يجعل وجودها غير كاف لإحداث تأثير مناسب على قرارات مجلس الإدارة للحد من ممارسات التجنب الضريبي. وأخيراً؛ بشأن المتغيرات الرقابية أشارت نتائج الدراسة إلى معنوية تأثير كل من؛ حجم الشركة والرفع المالي، كل على حده، على ممارسات التجنب الضريبي، وعدم معنوية تأثير معدل العائد على الأصول على ممارسات التجنب الضريبي.

كما أظهرت نتائج التحليلات الأخرى، من خلال تغيير طريقة قياس المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) من معدل الضريبة الفعال الحالي إلى الفروق الضريبية الدفترية على وجود تأثير سلبي معنوي لكل من تركز الملكية والملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي. ووجود تأثير إيجابي معنوي لكل من الملكية الإدارية والملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي، مما يشير إلى دقة وسلامة النتائج التي تم التوصل إليها في مرحلة التحليل الأساسي للبحث.

الكلمات المفتاحية: أنماط هيكل الملكية، ممارسات التجنب الضريبي، تمثيل المرأة بمجلس الإدارة.

[1] تقديم البحث في 2024/7/16 وقبول نشره في 2024/7/31

The Effect of Women's Representation in the Board of Directors on The Relationship between Ownership Structure Patterns and Tax Avoidance Practices of Non-Financial Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aims to study and test the relationship between ownership structure patterns and tax avoidance practices. With application to a Sample of non-financial

companies listed on the Egyptian Stock Exchange, amounted to (86) companies during the period from 2018 to 2021. As well as The Moderating Effect of women's representation in the board of directors on that main relationship.

The results of Fundamental Analysis showed that there is a significant negative effect between both of concentration of Ownership and institutional ownership on tax avoidance practices, in addition to a significant positive effect for both of Managerial ownership and family ownership on tax avoidance practices. And women's representation on the board of directors has a significant negative effect on tax avoidance practices.

Also, the interactive variable of women's representation on the board of directors and both concentration of ownership and institutional ownership have a significant negative effect on tax avoidance practices. While the interactive variable for women's representation on the board of directors and managerial ownership, family ownership has a positive non-significant effect on tax avoidance practices. The researcher attributed this to the low representation of women on the board of directors or in senior managementapositions, which makes their presence insufficient to have an appropriate impact on the decisions of the board of directors to reduce tax avoidance practices.

Finally, Regarding the control variables, the results of the study indicated a significant effect of each of; company size and financial leverage, each separately, on tax avoidance practices, and the non-significant effect of Rate of return on assets on tax avoidance practices.

The results of the other analyses, by changing the method of measuring the dependent variable (tax avoidance practices)from the current effective tax rate to the book tax differences, that there is a significant negative effect for both concentration of ownership and institutional ownership on tax avoidance practices. And There is a significant positive effect for both managerial ownership and family ownership on tax avoidance practices, which indicates to the accuracy and integrity of the results reached in the stage of the Fundamental Analysis of the research.

Key words: ownership structure patterns, tax avoidance practices, women's representation in the board of directors.

1- مقدمة البحث

تمثل الضرائب أحد أهم الموارد الأساسية لتمويل الموازنة العامة للدولة والتى تستخدم فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعى وتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات العامة، إلا أن بعض الشركات قد تنظر إلى المدفوعات الضريبية على أنها عبئاً يتم اقتطاعه من ايراداتها ومن ثم فقد تلجأ إلى تخفيض المدفوعات الضريبية باستخدام العديد من الممارسات القانونية والاخلاقية وهو ما يعرف بممارسات التجنب الضريبى أو استخدام الممارسات غير القانونية وغير الاخلاقية وهو ما يعرف بممارسات التهرب الضريبى. (Wang et al., 2020)

ولأن الضريبة المفروضة علي الشركات تمثل اقتطاعاً من دخل الشركة مما يفقدها فرصة استثمار هذه المبالغ المستقطعة في الاستثمار، ما يؤدي إلي لجوء الشركات إلي تخفيض العبء الضريبي كنوع من التخطيط المالي والاستثماري لتحسين وتدعيم وضعها المالي وتحقيق أهدافها واستمرارها في سوق المنافسة، وهو ما يطلق عليه التخطيط الضريبي، والذي يمثل فكر وإستراتيجية الشركة علي المدي الطويل في تخفيض الالتزامات الضريبية من خلال سلسلة إجراءات منظمة بالطرق القانونية دون مخالفة لقوانين الضرائب المعمول بها وهو ما يسمى بالتجنب الضريبي والذي يهدف إلي تحقيق وفورات نقدية في المدي القصير، مما يعني أن التخطيط الضريبي هو الوسيلة لتخفيض الالتزامات الضريبية والتجنب الضريبي أحد أهدافه. (Salah, 2019)

ويعبر هيكل الملكية عن هوية حملة الأسهم في الشركة وحجم ممتلكاتهم، ويمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين رئيسيين من هياكل الملكية في الشركات المساهمة وهما؛ هيكل الملكية المركزة Concentrated Ownership Structure ويشير هذا النمط إلي تركز ملكية الشركة في يد عدد صغير أو محدود من المساهمين حيث يحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. وهيكل الملكية المشتتة Dispersed Ownership Structure والذى يشير إلي وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة والذين يمتلكون عددا قليلا من أسهم الشركة، ولهذا النوع من الملكية تأثير ضعيف علي قرارات وتصرفات الإدارة ويترتب علية زيادة تكاليف الوكالة ومشاكلها الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة. (Khan& Nouman, 2017)

ونظراً لأهمية هيكل الملكية وضرورة الإفصاح عن أنماط هيكل الملكية فقد نص دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في عام 2016 على ضرورة افصاح الشركات عن هيكل الملكية بالشركة شاملاً المساهمين الرئيسيين وأصحاب الحصص المؤثرة موضحاً الملاك المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من تلك الحصص، وكذلك هيكل الملكية بالشركات الشقيقة

والتابعة للشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، 2016). كما نصت المادة رقم (30) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم 11 لسنة 2014 على ضرورة أن تقوم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية على النموذج المعتمد من الهيئة وذلك خلال 10 أيام من نهاية كل فترة. (النجار، 2020)

ويمثل هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات الذى يساهم فى انخفاض مشاكل الوكالة، وزيادة الدور الرقابي للمساهمين على تصرفات الإدارة والحد من السلوك الانتهازي لها. كما تسعى أنماط هيكل الملكية المختلفة إلى تحقيق أهداف مختلفة وسمات سلوكية وتفضيلات مميزة لمجلس الإدارة. حيث تلعب أنماط هياكل الملكية دوراً هاماً في تفعيل دور هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات، فضلاً عن دورها الحيوي في التأثير على قرارات الإدارة ومنها؛ قرار ممارسة التجنب الضريبي (Alves, 2012).

ومن ناحية أخرى؛ يعد مجلس الإدارة أحد أقوى أليات حوكمة الشركات من أجل الارتقاء بأداء الشركة وضمان استمراريتها وتحقيق مصالح مختلف أصحاب المصالح. وتعتمد فعالية وكفاءة مجلس الإدارة على خصائصه والتي تتمثل في؛ حجم المجلس، إستقلاله، توافر الخبرة المالية والمهنية لأعضاءه، تنوع المجلس (تمثيل المرأة بالمجلس) وغيرها. حيث لاقى تنوع مجلس الادارة Board Diversity كأحد أهم خصائص المجلس اهتمام العديد من الباحثين في الآونة الأخيرة لاسيما تنوع الجنس بين أعضاء المجلس Board Gender Diversity وخاصةً بعد إلزام الشركات فى العديد من البلدان بضرورة مشاركة المرأة في تشكيل مجلس الإدارة (Gull, 2018).

وهو ما لفت انتباه الكثير من واضعي السياسات بمختلف دول العالم حول ضرورة ضمان حد أدنى من مستوى التمثيل النسائي في عضوية مجالس إدارات الشركات، كما لفت انتباه الكثير من الباحثين ببلدان الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء حول ضرورة دراسة وتحليل كافة التأثيرات المحتملة لوجود المرأة كأعضاء في مجلس إدارة الشركة على أداء المجلس ومن ثم على أداء وقيمة الشركة.

وقد اهتمت الجهات التشريعية والتنظيمية في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم بإصدار اللوائح والتعليمات التي تنص على ضرورة مشاركة المرأة في تشكيل مجلس الإدارة. وعلى مستوى البيئة المصرية؛ فقد اهتمت الحكومة المصرية في الآونة الاخيرة بتمكين المرأة من خلال التأكيد علي ضرورة مشاركة المرأة المصرية بمجلس الإدارة والمناصب الإدارية العليا. حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرارين رقم (123)، (124) لسنة 2019، واللذان يتضمنان تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الشركات

العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك بحد أدنى عنصراً واحداً على الأقل، على أن يتم توفيق أوضاع الشركات في موعد أقصاه 2020/12/31. ومؤخرا في فبراير 2023 اشترطت قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وبموجب قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (109) لسنة (2021) ألا تقل نسبة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة عن 25% أو عضوتين علي الأقل كمتطلب أساسي لقيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2023). وهو مايشير إلى أن اهتمام الدولة المصرية ليس قاصراً على تواجد العنصر النسائي ضمن تكوين مجالس إدارات الشركات، بل تسعى دائماً نحو تمكين المرأة المصرية وزيادة حصة تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن ناحية أخرى، حاولت العديد من الدراسات اختبار أثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي. وخلصت تلك الدراسات إلي نتائج متعارضة في هذا الشأن. حيث اتفق البعض (Francis et al., 2014; Richardson et al., 2016(b); Lanis et al., 2017) على وجود علاقة سلبية بين تمثيل المرأة بمجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي، حيث أن المرأة تظهر مستويات أعلى من الامتثال بالقوانين وبشكل أكثر تحديداً في المسائل الضريبية. علاوة على أنها تخشى من التكاليف الضمنية لممارسات التجنب الضريبي وزيادة مستوى المخاطر العام في الشركة بما يمكنها من احتواء السلوكيات الإدارية الانتهازية لمجلس الإدارة ومنها ممارسات التجنب الضريبي. في حين لم يجد البعض الآخر (Karlberg, 2020; Chang et al., 2019) علاقة بين تمثيل المرأة بمجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي. ويعتقد الباحثان أن هذا التناقض الواضح في الأدلة البحثية، يتيح الفرصة للبحث الحالي لاختبار تلك العلاقات في مصر، وذلك لسد الفجوة البحثية الخاصة باختبار هذه العلاقة في الدول النامية ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً.

2- مشكلة البحث

على الرغم من وفرة البحوث المحاسبية المتعلقة بممارسات التجنب الضريبي، إلا أن هناك ندرة في البحوث المحاسبية المتعلقة بأثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي في بيئة الممارسة المهنية المصرية. كما أن تلك البحوث لم تكن نتائجها حاسمة بشأن هذه العلاقة، كما يوجد عدم اتفاق بين نتائج تلك البحوث. كما أن هناك جدل أكاديمي فيما يتعلق بأثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي. مما أثار دافع الباحثان لمسايرة البحوث المحاسبية في مجال علاقة أنماط هيكل الملكية بممارسات التجنب الضريبي. وما إذا كانت تلك العلاقة تتأثر بتمثيل المرأة بمجلس الإدارة، وذلك في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة عملياً على الأسئلة التالية؛ هل تؤثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي؟ وما هو شكل واتجاه هذه العلاقة؟ وهل يختلف ذلك

التأثير باختلاف تمثيل المرأة بمجلس الإدارة كمتغير معدل Moderator Variable على هذه العلاقة؟ وهل يوجد دليل عملي على هذه العلاقات في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف البحث إلي دراسة واختبار أثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من جهة. وكذلك الدور المُعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على هذه العلاقة التأثيرية من جهة أخرى.

4- أهمية ودوافع البحث

تنبع أهمية البحث أكاديمياً؛ لكونه يعد امتداداً للبحوث المحاسبية التي تناولت محددات التجنب الضريبي. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت محددات التجنب الضريبي، إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي لاتزال محدودة، في حدود علم الباحثان، خاصة في بيئة الممارسة المهنية المصرية. وبالتالي تُعد هذه الدراسة امتداداً للأدب المحاسبي ذات الصلة بمحددات التجنب الضريبي، وذلك بالتركيز علي أحد أهم أليات حوكمة الشركات، وهو أنماط هيكل الملكية في علاقتها بممارسات التجنب الضريبي. يضاف الى ذلك ندرة الدراسات والبحوث المحاسبية التي اختبرت الأثر المعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي.

كما يستمد البحث **أهميته العملية؛** في كونه يسعى إلى إيجاد دليل عملي بشأن العلاقات السابقة في بيئة الممارسة المهنية المصرية، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وهو مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر. ومن ثم التوصل إلى بعض النتائج التي تفيد الباحثين والإدارة والسلطات الضريبية والمستثمرين. علاوة على تقديم أدلة أضافية بشأن أثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي، خاصةً مع تزايد نسبة تمثيل المرأة بمجلس إدارات الشركات في مختلف دول العالم ومنها مصر للإستجابة للمتطلبات التشريعية وقواعد حوكمة الشركات.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها يكمن في؛ تقديم بعض الاسهامات التي تساعد الإدارة الضريبة على تقليل ممارسات التجنب الضريبي من جانب الشركات، نتيجة لما شهدته جمهورية مصر العربية من تغيرات واضحة وملموسة في بيئتها الضريبية خلال الآونة الأخيرة ومن أهمها؛ التحول الي الفاتورة الالكترونية هو احد وسائل الحد من ممارسات التجنب الضريبي. هذا فضلاً عن إيجاد دليل عملي على مدى وجود العلاقات محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك وفقاً لمنهجية

بحث متكاملة، تجمع بين التحليل الأساسي والتحليل الإضافي، بما يساير الجدل الأكاديمي في مجال المحاسبة بشأن العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي. والأثر المعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على هذه العلاقة، من أجل مسايرة اتجاه البحوث الأجنبية وتضيق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال، وهو ما يمثل دافعاً للباحث من أجل إثراء الأدب المحاسبي بدراسة هذه العلاقات في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

5- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي، وذلك على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2018 حتى 2021. ودراسة الأثر المُعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على هذه العلاقة التأثيرية. كما يقتصر البحث على بعض محددات التجنب الضريبي مثل؛ حجم الشركة، الرفع المالي، معدل العائد على الأصول، **كمتغيرات رقابية.** كما يقتصر البحث أيضاً على أحد خصائص مجلس الإدارة المتمثل في تمثيل المرأة بمجلس الإدارة ولا يمتد إلى باقي خصائص المجلس (مثل؛ حجم المجلس، استقلاله، الدور المزدوج لرئيسه، عدد الاجتماعات، الخبرة المالية لأعضاءه). كما لن يختبر الباحثان السمات الشخصية للإناث كأعضاء في مجلس الادارة (مثل؛ المؤهلات، الخبرات، الاستقلال، وغيرها) على العلاقة الرئيسية للبحث. كما يقتصر البحث على اختبار أربعة أنماط فقط لهيكل الملكية هي؛ تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية ولا يمتد لباقي أنماط هيكل الملكية (مثل؛ الملكية الحكومية، الملكية الأجنبية). **كما يخرج عن نطاق البحث،** اختبار تلك العلاقة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، والمؤسسات المالية نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية. وأخيراً؛ فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

6- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لهدفه والإجابة على تساؤلاته البحثية، ووفقاً لحدوده، سوف يستكمل البحث كالتالي:

6-1 ممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي: المفهوم والدوافع والآليات والمقاييس.

6-2 أنماط هيكل الملكية: المفهوم والأنواع.

6-3 تمثيل المرأة بمجلس الإدارة: المفهوم والأهمية والنظريات المفسرة.

6-4 تحليل العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الأول للبحث.

6-5 تحليل الدور المُعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة للعلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

6-6 منهجية البحث.

6-7 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

6-1ممارسات التجنب الضريبيمن منظور محاسبي: المفهوم والدوافع والآليات والمقاييس

يعتبر التجنب الضريبي Tax Avoidance من المفاهيم التي إستقطبت اهتماماً كبيراً خلال الأونة الأخيرة، نظراً لما يتضمنه من إجراءات وأنشطة وتصرفات بهدف تخفيض مستوى الالتزام الضريبي (Wang et al., 2020). وعلى الرغم من وضوح ظاهرة التجنب الضريبي وانتشارها، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للتجنب الضريبي، وذلك نتيجة الخلط بين مفاهيم التجنب الضريبي Tax Avoidance، التخطيط الضريبي Tax Planning، والتهرب الضريبي Tax Evasion (الباز، 2021).

وبشأن مفهوم التجنب الضريبي؛ أشار البعض (Hanlon & Heitzman, 2010; Kovermann & Velte, 2019; Wang et al., 2020) إلى عدم وجود اتفاق حول مفهوم التجنب الضريبى، حيث وصفت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية Organization for Economic Co-operation & Development (OECD) التجنب الضريبى بأنه مصطلح يصعب تعريفه، ولكنه يستخدم بشكل مكثف في توصيف ترتيبات شئون دافعي الضرائب التي تهدف إلى تخفيض التزاماتهم الضريبية. وعلى الرغم من أن هذا الترتيب يمكن أن يكون قانونياً تماماً إلا أنه يتعارض عادة مع روح القانون والقصد من التشريع الضريبى من خلال استغلال الثغرات القانونية والتفسيرات غير الواضحة فى القانون الضريبى (OECD, 2012).

كما عرفه Knuutinen (2013) بأنه استخدام قانونى ومشروع للنظام الضريبى من جانب دافعى الضريبة بغرض تخفيض مقدار الضريبة بشكل قانونى لتحقيق وفورات ضريبية، وعلى الرغم من أن هذا السلوك قانونى ومشروع إلا أنه يتعارض مع الهدف من القانون الضريبى. بينما عرفه Edwards et al. (2016) بأنه كافة الإجراءات التى يتخذها دافعى الضرائب لتخفيض الالتزامات الضريبية من خلال اتباع الاستراتيجيات الضريبية التى تتفق مع القانون الضريبى إلا أنها قد تتعارض مع روح القانون والقصد من التشريع الضريبى، وذلك من خلال استغلال الثغرات فى القانون الضريبي بغرض تحقيق وفورات ضريبية.

واتفق البعض (Inger, 2014; Guenther et al., 2017; Bird & Davis-Nozemack, 2018) على أنه تحقيق منافع ضريبية من خلال استغلال الفجوات والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية، لذلك فإن هذه الأنشطة تتم في ظل الإلتزام التام بالقانون الضريبي.

وأوضح البعض (Payne & Raiborn, 2018; Joshua & Okafor, 2019; Lanis et al., 2019) على أن التجنب الضريبي يشمل أي نشاط أو سلوك أو إجراء يتم تنفيذه لتقليل العبء الضريبي عن دافعي الضرائب بشكل قانوني.

وأشار كل من (Widuri et al., 2020; Khuong et al., 2020; Pratama et al., 2022) إلى أن ممارسات التجنب الضريبي هي إحدى الاستراتيجيات القانونية للتخطيط الضريبي التي تتبعها الشركة لتخفيض الالتزامات الضريبية المتوقعة. حيث تستفيد الشركة من الثغرات القانونية في التشريع الضريبي، فتمارس سلوك التجنب الضريبي، مما يؤدي إلى سداد مبلغ ضريبة أقل إلى السلطات الضريبية.

وعلى مستوى الدراسات العربية، عرف محمود (2017) التجنب الضريبي بأنه تخفيض المدفوعات الضريبية بصورة قانونية بالاعتماد على حالات عدم التأكد التي تحيط بالقوانين والتشريعات الضريبية والتي يطلق عليها المنطقة الرمادية للقانون، وتخلق دافعاً لإدارة الشركات نحو ممارسات التجنب الضريبي، وبالرغم من أنه سلوك يتضمن إستخداماً مشروعاً للقوانين الضريبية إلا أنه يخالف الغرض منه وبالتالي يتضمن التجنب الضريبي قيام إدارة الشركات بإتباع إجراءات وسياسات تؤدي الى تخفيض العبء الضريبي قدر المستطاع ولكن بما لا يخالف أحكام القوانين والتشريعات الضريبية.

كما عرفه محمد، وبغدادى (2019) بأنه مجموعة من الإجراءات المستخدمة من جانب إدارة الشركة لتخفيض العبء الضريبى المستحق مع عدم مخالفة نصوص القانون الضريبي الشكلية، ولكنها قد تتعارض مع روح القانون والقصد من التشريع الضريبى من أجل تحقيق وفورات نقدية للاستخدام فى أنشطة الشركة المختلفة.

وفي نفس السياق عرف حسين (2020) ممارسات التجنب الضريبي بأنها أنشطة قانونية من الناحية الشكلية، إلا أن توسع إدارة الشركات في هذه الممارسات يجعلها مشكوك فيها من الجانب الأخلاقي، حيث يمكن أن تخلق المدفوعات الضريبية التي تتحملها الشركة دافعاً أساسياً لإدارة الأرباح بهدف تجنب أو تخفيض هذه المدفوعات لتحقيق وفورات ضريبية وتقليل وعاء الضريبة.

بينما عرف فودة (2020) التجنب الضريبي على أنه جميع الإجراءات التي يتم اتخاذها لتقليل الإلتزامات الضريبية. وتشمل تلك الإجراءات جميع الإستراتيجيات الضريبية التي تتوافق مع قوانين الضرائب، ولكنها قد تحيد عن روح القانون ونية المشرع الضريبي، بما لا يعد مخالفة للقوانين. ويتم ذلك من خلال استغلال الغموض داخل قوانين الضرائب من أجل تحقيق الوفورات الضريبية. وعرفه أمين (2022) على أنه "جميع الإجراءات التي يتخذها المديرون لتخفيض الالتزامات النقدية المتعلقة بالضرائب بما يتوافق مع القوانين والتشريعات الضريبية من خلال استغلال أوجه القصور والضعف في القوانين والتشريعات الضريبية من

أجل تحقيق وفورات ضريبية. وأخيراً عرفه السواح (2022) بأنه إستراتيجية تقوم من خلالها إدارة الشركات بتخفيض مصروف الضرائب في حدود ما يسمح به القانون الضريبي بهدف تعظيم مصالحها وتعظيم ثروة الملاك. وبالتالي يعد التجنب الضريبي تصرف قانوني مادام كان في الحدود التي يسمح بها القانون، وإلا يمثل تهرباً ضريبي يستلزم العقوبة كتصرف غير قانوني.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى؛ أنه يمكن تعريف التجنب الضريبي على أنه " كافة الإجراءات التى يتخذها دافعى الضرائب لتخفيض الالتزامات الضريبية من خلال اتباع الاستراتيجيات الضريبية التى تتفق مع القانون الضريبى إلا أنها قد تتعارض مع روح القانون والقصد من التشريع الضريبى، وذلك من خلال استغلال الثغرات فى القانون الضريبي بغرض تحقيق وفورات ضريبية".

كما فرقت العديد من الدراسات (Knuutinen, 2013; Lietz, 2013; Guenther et al., 2017; Riedel, 2018; Payne & Raiborn, 2018; Hendrani et al., 2020; Wang et al., 2020؛ فودة، 2020؛ محمد، 2021؛ عبد الرحيم،2021) **بين مفاهيم التخطيط الضريبي، التجنب الضريبي، التجنب الضريبي التعسفي، والتهرب الضريبي.** حيث يعبر **التخطيط الضريبي** Tax planning عن كافة الإجراءات والسياسات التي قد تستعين بها الشركة أو الممول لتنظيم أوضاعه الضريبية فى الآجل الطويل من أجل تخفيض الأعباء الضريبية واجبة السداد أو حتى تجنب دفع الضريبة بالكامل وذلك من خلال استخدام استراتيجيات بعيدة المدى لا تتعارض مع الهدف من القانون الضريبي، وبما يتفق مع الأحكام القانونية والإدارية المُنظّمة لعملية التحاسب الضريبي مثل؛ إختيار الشكل القانوني للشركة والذي يترتب عليه إلتزمات ضريبية منخفضة. أما **التجنب الضريبي** Tax Avoidance فهو يمثل تخطيط ضريبي قصير المدي يهدف لتحقيق وفورات نقدية بطريقة قانونية من خلال استغلال ثغرات القانون الضريبي، وقد يكون **التجنب الضريبي مقبول** (غير انتهازي) Non Aggressive Tax Avoidance وهو ما يتوافق مع مقصد المشرع الضريبي في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وبالتالي فهو يقتصر على بعض المعاملات دون غيرها وذلك بهدف تخفيض حجم الأعباء الضريبية من خلال تجنب القيام بالأحداث المنشأة للضريبة وذلك بإستخدام أساليب قانونية ومشروعة مثل؛ الإستفادة من المزايا الضريبية أو الإستثمار في مجالات معفاة أو منخفضة الضريبة. وقد يكون **التجنب الضريبي تعسفي** (انتهازي) Aggressiveness Tax Avoidance وهو ما يخالف مقصد المشرع الضريبي، وينطوي على ممارسات قانونية وغير أخلاقية تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية Legal Loopholes الموجودة في المنطقة الرمادية بالقانون الضريبي والتفسيرات الملتوية Bad faith لنصوص القانون، مثل؛ استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل المحاسبي الخاضع للضريبة أو استخدام أسعار التحويل لتحويل الدخل بين فروع الشركة بالدول المختلفة. وأخيراً، **فالتهرب**

الضريبي Tax evasion هو استخدام دافعي الضرائب لأساليب إحتيالية مخالفة للقوانين والتشريعات الضريبية لتجنب دفع الضرائب، اعتماداً على إجراءات وممارسات تنطوي على خروقات لأحكام ونصوص القانون. ومن أمثلته؛ قيام المُكلف بأداء الضريبة بتقديم معلومات غير دقيقة عن عمد أو معلومات غير كاملة للسلطات الضريبية لتقليل العبء الضريبي أو تدمير السجلات أو تقديم اقرار ضريبي خاطئ. ومن ثم تُعد أنشطة التهرب الضريبي ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية، وسلوكاً يجرمه ويعاقب عليه القانون، كما أنها تعتبر أنشطة غير مسئولة اجتماعياً.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى؛ أن التجنب الضريبي عبارة عن الممارسات والأساليب التي يقوم بها الممول لتخفيض العبء الضريبي إلى أقل قدر ممكن، وذلك إما عن طريق الإستفادة من المزايا التي منحها له القانون الضريبي وبما يتوافق مع روح القانون ومقصد المشرع الضريبي وهو ما يطلق عليه "**التجنب الضريبي المقبول**"، أو عن طريق إستغلال الثغرات والمناطق الرمادية بالقانون والخروج عن روح القانون ومقصد المشرع الضريبي والإقتراب من التهرب الضريبي وهو ما يطلق عليه "**التجنب الضريبي التعسفي**".

كما يخلص الباحثان أيضاً إلى؛ أن التخطيط الضريبي هو المظلة الواسعة التي تندرج تحتها كافة المفاهيم الأخرى، ويمكن اعتباره بمثابة المرحلة التي تسبق كل من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي. حيث يعد التخطيط الضريبي بمثابة تجنب ضريبي إذا تم بإستخدام وسائل وإجراءات قانونية ومشروعة، أما إذا تم بوسائل غير قانونية وغير مشروعة فيعد تهرباً ضريبياً. مما يعني أن جميع المفاهيم السابقة تهدف إلى تخفيض المدفوعات أو الالتزامات الضريبية، ولكنها تختلف من حيث المشروعية القانونية والأخلاقية للممارسات. بالإضافة الي ذلك لا توجد فروق جوهرية بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي، حيث يستهدف كل منهما تخفيض الأعباء الضريبية من خلال توفيق الأوضاع المالية للشركة، أو تأجيل سداد الضريبة أو الاستفادة من فترة الإعفاء الضريبي دون مخالفة القوانين الضريبية المعمول بها وذلك باتباع طرق وإجراءات قانونية مع استغلال الفجوات والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية. بينما توجد اختلافات جوهرية بينهما وبين التهرب الضريبي والذي يمثل أحد الممارسات غير المشروعة للتهرب من دفع الضريبة، حيث يقوم الممول في ظل التهرب الضريبي باستخدام وسائل وطرق غير مشروعة للتهرب من سداد الالتزامات الضريبية نهائيا وليس تخفيضها أو تأجيل سدادها.

وبشأن النظريات المفسرة للتجنب الضريبي؛ فقد سعي البعض (prakosa & Sari, 2019; Wang et al., 2020; Laksono & Firmansyah, 2020; Jiang et al., 2021) إلى تفسير دوافع الإدارة لتبني ممارسات التجنب الضريبي في ضوء النظريات المحاسبية المختلفة، **فوفقاً لنظرية الوكالة** Agency Theory يتم تفويض الإدارة لتولي شئون الشركة بالنيابة عن المساهمين، وهو الأمر الذي يدفع

الإدارة لاستخدام الخبرات والمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة بالشكل الذي يحقق مصالحها الشخصية والتي قد تتوافق مع مصالح المساهمين في تخفيض العبء الضريبي بنية إثبات الكفاءة وبالتالي رفع قيمة المكافآت والحوافز. كما أنه في ظل زيادة مشاكل الوكالة تزداد انشطة التجنب الضريبي كأداة لتسهيل السلوك الانتهازي للإدارة، حيث يستخدم المديرين التدفقات النقدية الناتجة من التجنب الضريبي لتحقيق مصالحهم الخاصة. وأن المديرين الذين يتوقع منهم أن يتخذوا قرارات فعالة ضريبياً يقومون فى الحقيقة بتصرفات تعبر عن الانتهازية الإدارية Managerial Opportunism، والعمل على تحويل الثروة لأنفسهم فيما يعرف بعمليات التربح الإدارى Managerial Rent Extractions بشكل يؤدى إلى إنخفاض قيمة الشركة. ويرجع ذلك إلى سيطرة المديرين على الشركة وقدرتهم على تبرير التعقيد والغموض المصاحب لممارسات التجنب الضريبى بسبب عدم تماثل المعلومات وبشكل يصعب معه إكتشاف ممارسات التجنب الضريبى من قبل مصلحة الضرائب.

بينما تفترض نظرية الشرعية Legitimacy Theory ضرورة وجود شرعية لأنشطة وممارسات الشركة داخل البيئة المحيطة، وأي اختلاف فعلي أو محتمل بين القيم الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الشركة والقيم المقبولة في المجتمع سوف يهدد بقاء واستمرار الشركة. وتفسر النظرية المدفوعات الضريبية بأنها مساهمة إلزامية من الشركات في دعم المجتمع والدولة، وبالتالي فإن اتجاه الشركات لممارسات التجنب الضريبي سواء بهدف تعظيم ثروة المساهمين أو الإدارة فإنه سيكون على حساب المجتمع والدولة، وهو إخلال بشرعيتها وصورتها الذهنية وقد يؤدي لفقدان شرعيتها بصورة كاملة.

ووفقًا لنظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory، تسعى إدارة الشركة إلى تلبية احتياجات ومتطلبات كافة أصحاب المصالح، لذلك لا تميل الإدارة نحو الانخراط في ممارسات التجنب الضريبي لأنه في حالة اكتشافها سوف يدرك المجتمع عدم وفاء الشركة بمسئولياتها الاجتماعية، مما يؤدي إلى تعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات في حال اكتشاف هذه الممارسات من قبل السلطات الضريبية المختصة، فضلًا عن مقاطعة منتجات الشركة وانخفاض مبيعاتها وأرباحها في المستقبل. **وهذا يتفق مع نظرية الإشارة Signaling Theory** بأن المدفوعات الضريبية تُعد بمثابة إشارة إيجابية من الشركة لتحسين صورتها وقيمتها في إدراك الجمهور. **على النقيض من ذلك، وفقًا لنظرية التكاليف السياسية** Political Cost Theory، تميل الإدارة للقيام بممارسات التجنب الضريبي لأن الضريبة هي أعلى تكلفة سياسية يمكن أن تشعر بها الشركات خاصة ذات الربحية العالية.

وبشأن منافع وتكاليف التجنب الضريبي؛ أشارت العديد من الدراسات (Annuar, et al., 2014; Gulzar et al., 2018; Riedel, 2018; Mao, 2019; Dhawan et al., 2020; Wang et al., 2020; Rahman & Leqi, 2021; Bilicka et al., 2022; Garg, 2022) إلى أن قرار تبني

الإدارة لممارسات التجنب الضريبي له منافعه وتكاليفه. **حيث تتمثل منافع القيام بممارسات التجنب الضريبي في؛** تحقيق وفورات ضريبية ناتجة عن انخفاض المدفوعات الضريبية المستحقة يمكن استغلالها في تمويل الفرص الاستثمارية، وما يستتبعه من زيادة الأرباح وتدعيم ثروة الملاك فى صورة تعظيم قيمة الشركة أو إجراء توزيعات نقدية، انخفاض الالتزام الضريبى مما يؤدى إلى توفير سيولة نقدية لمزاولة أعمال الشركة، زيادة القدرة على سداد الالتزامات الطارئة وانخفاض مخاطر عدم القدرة على السداد وانخفاض تكاليف الديون بالتبعية مما يساهم في تحسين الوضع المالي للشركة وإضفاء نوعاً من الإستقرار المالي لها. فضلاً عن تعظيم المنافع الشخصية لإدارة الشركة فى صورة زيادة الحوافز والمكافآت التي سيحصل عليها المديرون في حالة قيامهم بممارسات التجنب الضريبي بشكل فعال والحصول على الأمان الوظيفى وزيادة ثقة المساهمين من خلال الإدارة الفعالة لتخفيض مبلغ ضريبة الدخل المستحقة.

وعلى الجانب الأخر، توجد العديد من التكاليف والأضرار المترتبة على القيام بممارسات التجنب الضريبي والتي تتمثل في؛ فرض عقوبات وغرامات مالية على الشركة من قبل السلطات الضريبية المختصة نتيجة تأخير أو تأجيل سداد الضرائب المستحقة، وتكلفة الخضوع للفحص من قبل مصلحة الضرائب، وتكاليف التقاضي نتيجة زيادة المخاطر السياسية والتنظيمية واحتمال التعرض لعقوبات مالية وإجتماعية، ارتفاع مخاطر اهتزاز سمعة الشركة أمام المجتمع وفقدان حصتها السوقية كنتيجة لمقاطعة منتجاتها مما يؤدي إلى انخفاض أرباح ومبيعات الشركة في المستقبل، زيادة أتعاب وتكاليف خبراء الضرائب والاستشارات القانونية التى تدفعها الشركة لاستغلال الثغرات القانونية وممارسات التجنب الضريبى، زيادة تكاليف التمويل والإقتراض للشركة وزيادة مخاطر إنهيار الأسهم نتيجة للآثار السلبية لمخاطر إكتشاف تلك الممارسات من قبّل المجتمع والسلطات الضريبية، زيادة تكاليف الوكالة وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات وبالتالي التأثير السلبي على مستوى الإفصاح المحاسبي، فضلاً عن زيادة فرص الانتهازية الإدارية وعمليات التربح الإدارى وتعظيم المنافع الشخصية لإدارة الشركة ونقل الثروة من المساهمين لصالحهم.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى، أن أهم المنافع المترتبة على القيام بممارسات التجنب الضريبي هي الوفورات النقدية الناتجة عن القيام بهذه الممارسات والتي يمكن استغلالها في القيام بمشاريع استثمارية جديدة تزيد من أرباح وقيمة الشركة. إلا إنه من ناحية أخرى، أن القيام بهذه الممارسات يمكن أن يعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات في حال اكتشاف هذه الممارسات من قبل السلطات الضريبية المختصة، فضلا عن مخاطر الإساءة إلى سمعة الشركة والتي سوف تؤثر بالسلب على قيمة الشركة وأسعار أسهمها، هذا بالإضافة إلى مقاطعة منتجات الشركة وانخفاض أرباحها ومبيعاتها نتيجة عدم وفاء الشركة بمسئولياتها الاجتماعية. بعبارة أخري، ينظر البعض لممارسات التجنب الضريبي على أنها قرار له

تكلفة مرتفعة أخلاقية وإجتماعية كونه يؤدي إلي تخفيض الحصيلة الضريبية للدولة التي تستخدمها للإنفاق علي البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها وبالتالي التأثير سلباً علي رفاهية المجتمع ككل.

ومن ناحية اخرى؛ هناك العديد من العوامل أو الدوافع التي أدت إلى انتشار ممارسات التجنب الضريبي في عديد من الدول والتي تتمثل في؛ قصور نظم حوافز ومكافآت المديرين، حيث أن وضع نظم للحوافز على أساس الدخل بعد الضريبة سوف يحفز مثل هذه الممارسات، ضعف إشراف السلطات الضريبية، ضعف آليات الرقابة والحوكمة، غياب الشفافية وسيادة القانون، وجود ثغرات بقانون الضرائب، ضعف الإلتزام الطوعي من قبل الممولين بسداد الضرائب، ضعف منظومة العقوبات بالتشريع الضريبى، مواجهة الشركة قيود أو عسر مالي. وأخيراً، بعض خصائص المدير التنفيذي كأن يتصف بالثقة الادارية المفرطة أو زيادة ميله للمخاطرة. (مرقص، 2022)

وبشأن آليات وطرق ممارسات التجنب الضريبي؛ فقد أوضحت العديد من الدراسات السابقة (Barker et al., 2017; Gulzar et al., 2018; Mao, 2019; Rahman & Leqi, 2021; Bilicka et al., 2022) ؛ فودة، 2020؛ موسى،2020؛ مرقص، 2022 **وجود مجموعة من الآليات** التي يمكن الإعتماد عليها لممارسة التجنب الضريبي، والتي من أهمها ما يلي:

أ- الملاذات (الملاجئ) الضريبية Tax Shelters

وتعتبر من أهم أساليب التجنب الضريبي، حيث يمكن للشركات خاصةً متعددة الجنسيات باستغلال الثغرات فى القانون الضريبى واختلاف القواعد بين الأنظمة الضريبية للدول فى تغيير مكان إقامتها أو نقل الأرباح إلى دول ذات معدلات ضريبية منخفضة أو تتمتع بإعفاءات ضريبية أو غير خاضعة للضريبة، وذلك في ظل عدم توافر فرص استثمارية مربحة في دولة الشركة الأم. وبالتالي تُعد تلك الدول والمناطق بمثابة ملاذ أو ملجأ ضريبي للشركة الأم بما يساعدها على تخفيض أعبائها الضريبية. بالإضافة إلى ما تتمتع به الملاجيء الضريبية من قوانين صارمة للحفاظ على سرية الأموال القادمة إليها، مما يجعلها ملاذات آمنة للتجنب الضريبي. كما أن معظم الملاجيء الضريبية لا تنطوي على نقل النشاط الإقتصادي إلى الدولة غير خاضعة للضريبة ولكن نقل على الأوراق فقط.

ب- أسعار التحويل Transfer Pricing

يمكن للشركة أن تتجنب الضرائب من خلال تسعير التحويلات الداخلية بين شركات المجموعة، وتستخدم هذه الآلية بصفة خاصة في الأصول غير الملموسة مثل؛ حقوق الملكية الفكرية أو الخدمات، نظراً لصعوبة مقارنة الأسعار لتلك العناصر وصولاً للسعر المحايد والعادل لها. كما يمكن للشركة أن تستخدم أسعار تحويل غير مناسبة لا تتوافق مع الأسعار السوقية لتسعير المعاملات لتحويل البضاعة بين

فروع شركات المجموعة المتواجدة في العديد من الدول ذات الأنظمة الضريبية المختلفة، لتحويل الدخل من الدول ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الدول ذات معدلات الضريبة المنخفضة.

جـ – ترحيل الدخل Income Shifting

وتعني لجوء الإدارة إلى ترحيل الدخل من الفترات ذات معدلات الضريبة المرتفعة إلى الفترات ذات معدلات الضريبة المنخفضة. بمعنى أخر إذا كان إعتراف الشركة بمزيد من الدخل سوف يجعلها تخضع لشرائح أعلى من الضريبة فقد تقوم الإدارة بتأجيل الإعتراف أو ترحيل هذا الدخل لفترة أو فترات مالية تالية ذات شراح ضريبية أقل مما يؤدى لانخفاض اجمالى المدفوعات الضريبية من خلال زيادة معدلات إهلاك الأصول الثابتة وزيادة حجم التكاليف واجبة الخصم.

د– استغلال المرونة المحاسبية Accounting Flexibility Exploiting

حيث تتيح المعايير المحاسبية المرونة في إختيار الطرق والأساليب المحاسبية المتعددة والتي تتلاءم مع طبيعة نشاط الشركة، ويمكن أن تستغل هذ المرونة في القيام بممارسات التجنب الضريبي. مثل؛ التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل بحقوق الملكية، واللجوء إلى التأجير التمويلي أو التأجير بدلاً من الشراء.

هـ – استغلال المزايا الضريبية Tax Incentive Exploiting

ويتم ذلك من خلال توجيه الإستثمارات إلى أنشطة ومجالات يمنحها المشرع الضريبي حافزاً ضريبياً يتعلق بإعفاء العائد المحقق من تلك الأنشطة من الخضوع للضريبة أو تخفيض معدلات الضريبة المفروضة على تلك العوائد مثل؛ اللجوء إلى قيد الأسهم بسوق الأوراق المالية قبل بيعها لتجنب خضوع أرباحها للضريبة أو الإستثمار في الأسهم والسندات المدرجة ببورصة الأوراق المالية والتى تكون أرباحها معفاه من الضريبة.

و– هيكل التمويل Financing Structure

ويشير إلى قيام الشركات بممارسات التجنب الضريبى من خلال زيادة التمويل بالديون مقارنة بالتمويل بالملكية فى الدول ذات معدلات الضريبة المرتفعة مما يؤدى إلى زيادة قدرتها على تخفيض الدخل الخاضع لمضريبة نظراً لارتفاع مصروفات التمويل وما يستتبعه من انخفاض مبلغ ضريبة الدخل المستحقة.

وبشأن مقاييس التجنب الضريبي؛ اتفق العديد من الباحثين (Koester et al., 2017; Lanis et al., 2017; Khurana et al., 2018; Wang et al., 2020; Sulistiyanti & Saputra, 2020; Rahman & Liqi, 2021) على **وجود العديد من المقاييس** التي يمكن استخدامها لتحديد

مستوى التجنب الضريبي، ولا توجد أفضلية لمقياس علي أخر. **ولذلك سوف يتم تناول أهم تلك المقاييس على النحو التالي:**

أولاً: معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate (ETR)

هو المقياس الأبرز والأكثر شيوعاً وإستخداماً في الدراسات السابقة كونه أكثر المقاييس من حيث البساطة وسهولة الحساب، والذي يعكس معدل الضريبة الفعلي الذي تدفعه الشركة، فانخفاض هذا المعدل يعكس ارتفاع معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي، **وهناك عدة طرق لحسابه هي:**

أ- معدل الضريبة النقدى الفعال (Cash Effective Tax Rate (CETR: وهو الصورة المبسطة ويتم حسابه من خلال قسمة ضريبة الدخل المدفوعة نقداً في الفترة الحالية / صافي الدخل قبل الضريبة عن الفترة الحالية. ويتمتع هذا المقياس بأكبر قدر من القوة لاكتشاف كافة ممارسات التجنب الضريبي الدائمة والمؤقتة، إلا أنه يؤخذ عليه أن الضريبة النقدية المدفوعة قد تكون مرتبطة بعدة سنوات.

ب - معدل الضريبة الفعال المحاسبي وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP ETR: ويحسب بقسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل/ صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة. وعادة ما تتم مقارنة معدل الضريبة المحاسبي الفعال بمعدل الضريبة القانوني المطبق في الدولة لتحديد مدى ممارسة الشركات للتجنب الضريبي، فكلما زادت الفروق بينهما كلما زاد التجنب الضريبي. ويؤخذ على هذا المقياس عدم قدرته على تسجيل محاولات الشركة للمشاركة في استراتيجيات تأجيل الضرائب، بسبب أن الضرائب المؤجلة تعتبر أحد مكوناته.

جـ- معدل الضريبة الفعال الحالي Current ETR: وهو المقياس الأبرز لاكتشاف الفروق الضريبية الدائمة، ويتم حسابه من خلال قسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل للشركة في الفترة الحالية (-) مصروف الضرائب المؤجلة للشركة فى الفترة الحالية)/ صافي الدخل قبل الضريبة للشركة في الفترة الحالية. ويمتاز هذا المقياس بأنه يعكس ممارسات التجنب الضريبي بما في ذلك إستراتيجيات تأجيل الضريبة كأحد مداخل التجنب الضريبي، ولكن يعاب عليه عدم عكس الفروق المؤقتة، حيث يترتب على القيام بأنشطة التجنب الضريبي انخفاض مصروف ضريبة الدخل عن الفترة الحالية وزيادة مصروف ضريبة الدخل المؤجلة.

ثانياً: الفروق الضريبة الدفترية Book-Tax Difference (BTD)

وهو المقياس الثاني الأبرز والذي يقيس الفرق بين صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة بدلالة معدل الضريبة الأسمي ويتم إحتسابه من خلال قسمة { صافي الدخل المحاسبي

قبل الضريبة – (مصروف ضريبة الدخل للشركة في الفترة الحالية/ معدل الضريبة القانوني)} / إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى، وجود العديد من الآليات التي يمكن استخدامها للقيام بممارسات التجنب الضريبي مثل؛ الملاذات الضريبية، أسعار التحويل، ترحيل الدخل وغيرها. كما توجد العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لتحديد مستوى التجنب الضريبي من أهمها معدل الضريبة الفعال، الفروق الضريبية الدفترية.

وبشأن موقف المشرع الضريبي المصري من التجنب الضريبي؛ اهتم المشرع المصري في الآونة الأخيرة بتطوير المنظومة الضريبية لزيادة الإيرادات الضريبية لتمويل عملية التنمية، وذلك من خلال قيام وزارة المالية بتطوير قانون الإجراءات الضريبية الموحد بهدف إصلاح الإدارة الضريبية، وتحديث وميكنة المنظومة الضريبية لمواجهة ممارسات وأنشطة التجنب والتهرب الضريبي. بالإضافة إلى تأكيد وزارة المالية بأن مكافحة التهرب الضريبي تأتي على رأس أولوياتها خاصة ما يتعلق بمواجهة ممارسات التجنب الضريبي. وتجسد ذلك من خلال التعاون بين وزارة المالية والعديد من الجهات الدولية مثل؛ صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والذي تبلور بانضمام مصر فى يوليو 2017 لمشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح "Base Erosion and Profit Shifting" (BEPS) ويضم أكثر من 115 دولة من بينها مصر. حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدد15 إجراء للحد من تأكل الوعاء وتحويل الأرباح، بهدف مكافحة ممارسات التجنب الضريبي على نطاق دولى (عبد الرحيم، 2021).

علاوة علي قيام وزارة المالية بتحديث الدليل الإسترشادي لتسعير المعاملات بين الجهات المرتبطة للتحقق من تطبيق السعر المحايد في المعاملات التجارية والمالية، بما يمنع الممولين ذوى الصلة من الشركات الدولية والمحلية المرتبطة معًا من القيام بمعاملات تجنبهم الضريبة المستحقة من خلال مقارنة أسعار المعاملات التي تتم بين الأشخاص المرتبطة، بأسعار المعاملات المماثلة بين أشخاص مستقلة. وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم (30) من قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 وكذلك المواد (39)، (40) المُعدّلة من لائحته التنفيذية.

حيث نصت المادة رقم (30) من قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 على "إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التى تتم بين أشخاص مرتبطين من شأنها تخفيض وعاء الضريبة، أو نقل عبئها من شخص خاضع إلى أخر معفي أو غير خاضع يكون لمصلحة الضرائب الحق في تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد وتحدد اللائحة التنفيذية طرق تحديد السعر المحايد"

وقد تضمنت المادة رقم (39) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن يتم تحديد السعر المحايد طبقاً لثلاث طرق هي؛ طريقة السعر الحر المقارن، طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح، طريقة سعر إعادة البيع. كما أوضحت المادة رقم (40) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن تكون الأولوية في تحديد السعر المحايد لطريقة السعر الحر المقارن، وفي حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة يمكن تطبيق إحدى الطريقتين الأخريتين. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الطرق الثلاثة السالف ذكرهم فإنه يجوز تطبيق أى طريقة واردة بنموذج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أو أي طريقة أخرى ملائمة للممول، وفي جميع الأحوال يجوز الإتفاق مسبقا بين مصلحة الضرائب والممول على الطريقة التى يتبعها الممول في تحديد السعر المحايد عند تعامله مع الأطراف المرتبطة. (موسى، 2020)

كما استحداث المشرع الضريبي المصري المادة (92) مكرر بالقانون رقم (53) لسنة 2014، والذي يعتبر تعديلاً لبعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005، والتي تنص على "عند تحديد الربط الضريبي لا يُعتد بالأثر الضريبي لأي معاملة يكون الغرض الرئيسي من اتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية تجنب الضريبة سواء بالتخلص منها أو تأجيلها، وتكون العبرة لدى ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة.

وحددت المادة المذكورة أن الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد الأغراض الرئيسية يكون تجنب الضريبة، بصفة خاصة في الحالات التالية:

أ- إذا كان الربح المتوقع للمعاملة قبل خصم الضريبة ضئيلا بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة.

ب- أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقات النقدية نتيجة للمعاملة.

جـ- إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض، أو يؤدي إلى إلغاء بعضها البعض.

وفي جميع الأحوال يقع على مصلحة الضرائب عبء إثبات أن الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة، وللممول الحق في تقديم الدليل الدال على إنه لا توجد أسباب ضريبية وراء إختياره أو إتمامه للمعاملة، وتشكّل لجنة بقرار من وزير المالية برئاسة رئيس مصلحة الضرائب أو من ينوبه للنظر في حالات التجنب الضريبي، ولا يجوز إخطار الممول بتوافر إحدى حالات التجنب الضريبي في شأنه إلا بعد موافقة تلك اللجنة. (موسى، 2020)

2-6 أنماط هيكل الملكية: المفهوم والأنواع

يُعبر هيكل الملكية عن هوية مُلاك الشركة وحجم ممتلكاتهم، حيث يعد أحد أهم الأليات الداخلية لحوكمة الشركات لأداء دور رقابي أكثر فاعلية على تصرفات الإدارة والحد من السلوك الانتهازي لها. كما يعد المتغير التنظيمي الرئيسي الذي يؤثر على نتائج المنشأة (Ratnawati et al., 2018). ويعتبر هيكل الملكية بالشركات من الموضوعات الحيوية التي استحوذت على اهتمام الباحثين لما لها من تأثير على سلوك وقرارات الإدارة لرسم المسارات المستقبلية للشركة كقرارات التمويل والإستثمار وقرارات توزيع الأرباح وغيرها من القرارات التي تؤثر على الأداء المالي للشركة وأسعار أسهمها المتداولة بسوق الأوراق المالية. (Handayani & Ibrani, 2019)

ونظراً لأهمية أنماط هيكل الملكية فقد قامت العديد من المنظمات المهنية بإصدار التشريعات التي تقضي بضرورة الإفصاح عن أنماط هيكل الملكية حيث تطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ضرورة الإفصاح عن معاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة التي تملك حصص في الشركة ويعطيها حق التأثير عليها (معيار المحاسبة الدولي رقم (24) فقرة (17))، كما تطلب الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري عام 2016 (الباب الثالث فقرة (3/2)) ضرورة الإفصاح عن معلومات الشركة غير المالية والتي منها هيكل الملكية بالشركة شاملاً المساهمين الرئيسيين وأصحاب الحصص المؤثرة موضحاً الملاك المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من تلك الحصص، وكذلك هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بقرار رقم (1) لسنة 2014 وتعديلاته حتى نوفمبر عام 2023 التي تطلبت بالمادة رقم (30) بأن تلتزم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دوريا بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية على النموذج المعتمد من الهيئة وذلك خلال 10 أيام من نهاية كل فترة.

وبشأن مفهوم هيكل الملكية؛ فقد عرفه Alves (2012) على أنه "هوية أصحاب الأسهم في الشركة وحجم ممتلكاتهم ومناصبهم". بينما أشار Khan & Nouman (2017) بأنه "مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد التي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة". وفي نفس السياق عرفه Ratnawati et al. (2018) على أنه يعبر عن هوية الملاك فى الشركة فضلاً عن نسب ملكية هؤلاء الملاك الذين لديهم مصالح وأهداف متباينة. بينما أوضح Alkurdi & Mardini (2020) إلى أنه يمثل مزيج من حصص الملكية لمجموعة من الملاك الذين يجمعهم إطار قانوني ولديهم مصالح وأهداف قد

تكون مختلفة". وأخيراً؛ عرفه Farooq & Zaher (2020) بأنه توزيع حقوق الملكية فيما يتعلق بقوة التصويت والحقوق والواجبات ورأس المال وهوية أصحاب الأسهم".

ويرى الباحثان؛ أنه يمكن تعريف هيكل الملكية على أنه مزيج من حصص الملكية في رأس مال الشركة لمجموعة من فئات مختلفة من الملاك سواء كانوا أفرادًا أو شركات، بحيث تتوزع ملكياتهم بنسبة عدد الأسهم التي يمتلكونها إلى إجمالي عدد أسهم الشركة. كما تُعبر تلك الحصص عن هويتهم وحجم ممتلكاتهم في الشركة ويجمعهم نظام قانوني، ويوجد لدى تلك الفئات مصالح وأهداف مختلفة تسعى إلى تحقيقها.

وبشأن أنواع هياكل الملكية؛ يوجد العديد من التقسيمات لهيكل الملكية والتى يستند كل منها إلى أساس معين، حيث يمكن التمييز بين عدة أنماط لهيكل الملكية إستناداً إلى بعدين: أولهما؛ درجة تركز الملكية، والتي تشير إلى الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين، سواءً كانوا أفراداً أم مؤسسات، حيث يمكن التمييز بين الملكية المشتتة، الملكية المركزة. وثانيهما؛ طبيعة المستثمر، والتي تشير إلى وجود مجموعات معينة من الملاك أو المؤسسات مثل: ملكية كبار المساهمين، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً: أنواع أنماط هيكل الملكية من حيث حجم ملكية الأسهم

من حيث حجم الأسهم التي يسيطر عليها الملاك يمكن التمييز بين **نوعين من أنماط الملكية** هما: **الملكية المركزة، الملكية المشتتة،** وذلك على النحو التالي:

أ- **الملكية المركزة:** Concentrated Ownership

هى نمط من أنماط هيكل الملكية، تتوزع فيه الملكية بين عدد محدود من المساهمين، يمتلك كل مساهم عدد كبير من أسهم الشركة. وقد عرفت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) كبار المساهمين على أنهم يتمثلون في أى مساهم يمتلك أكثر من 5% من الأسهم العادية المصدرة للشركة. ويحقق تركز الملكية مزايا مختلفة للشركات منها امتلاك القوة والحافز لرقابة الإدارة، وتقليل احتمالات حدوث سلوك انتهازي لها، والميل إلى تأييد القرارات التي تطور أداء الشركة على المدى الطويل. (Younas et al., 2010)

ب- **الملكية المشتتة:** Dispersed Ownership

هي نمط من أنماط هيكل الملكية يوجد به عدد كبير من المساهمين يمتلك كل واحد منهم عدد صغير من أسهم الشركة، وبالتالي لا يكون لديه قوة تصويت كافية يستطيع بها أن يتحكم في قرارات الشركة.

وتساعد الملكية المشتتة على اتساع قاعدة الملكية عن طريق انتشار الملكية بين أعداد كبيرة من المساهمين، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمار أموالهم في البورصة، مما يعزز من فرص تحقيق السيولة في أسواق المال. كما تمكن المستثمر من تنويع المحفظة الاستثمارية الخاصة به بين أسهم عدد كبير من الشركات، مما يخفض من احتمال تعرضه للمخاطر. كما يمكنه بيع استثماراته إذا انخفضت قيمتها السوقية دون تعرضه لخسارة كبيرة مقارنة بكبار المساهمين (السمادوني، 2020).

ثانياً: أنواع أنماط هيكل الملكية من حيث هوية ملكية الأسهم

تتعدد أنماط هيكل الملكية وفقا لهوية الملاك ومنها؛ ملكية كبار المساهمين، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية الأجنبية، الملكية الحكومية. وسوف يقتصر البحث على تناول أربعة أنماط من أنماط هيكل الملكية، وذلك على النحو التالي:

أ) ملكية كبار المساهمين: Large Shareholders Ownership

حيث تتركز ملكية الشركة في يد عدد قليل من كبار المساهمين والذين يملكون نسبة كبيرة ومؤثرة من أسهم الشركة بالدرجة التي تمنحهم الحق بالمشاركة بفاعلية في الإدارة والرقابة على تصرفات الإدارة. وطبقا لنظرية الوكالة فإن تركز الملكية في يد كبار المساهمين يؤدي لتخفيض تكاليف ومشاكل الوكالة، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة العليا وتحقيق الحماية لمصالح المستثمرين مما يؤثر إيجابيا على أداء الشركة نظرا لما يتوافر لدى كبار المساهمين من الحوافز والموارد الكافية لممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على قرارات وتصرفات الإدارة العليا. (Henryani & Kusumastuti, 2013)

ب) الملكية المؤسسية: Institutional Ownership

تشير الملكية المؤسسية إلى نسبة الأسهم المملوكة من جانب المؤسسات مثل؛ البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، وصناديق التقاعد والمعاشات لجزء من أسهم الشركة. كما تمثل الملكية المؤسسية أداة هامة للحد من الممارسات الإنتهازية للإدارة حيث تمتلك نسبة كبيرة ومؤثرة من أسهم الشركة ولديها الموارد اللازمة والقدرة على ممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على قرارات وتصرفات وسلوكيات الإدارة (Nguyen & Hiep, 2019). ويعرف المستثمر المؤسسي Institutional Investor بأنه مؤسسة مالية تقوم بتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في المنشات التي تحتاج إلى تمويل من خلال امتلاك أسهم فيها وذلك بالنيابة عن هؤلاء الأفراد.

وتمتاز المؤسسات المالية بالقدرة على الحصول على المعلومات وتشغيلها، بالإضافة إلى الخبرة المالية والفنية المرتفعة واللازمة لتحليل أداء الشركة بشكل أفضل من المستثمرين الأفراد. كما تلعب دوراً هاماً في الرقابة على إدارة الشركة والحد من السلوك الإنتهازي للمديرين، نظراً لضخامة حجم الاستثمارات المالية

لتلك المؤسسات، إضافة إلى قدرتهم على استخدام آليات رقابة السوق للتأثير على قرارات الإدارة. (khan et al., 2017)

ومن منظور نظرية الوكالة تتزايد أهمية الملكية المؤسسية مع تزايد المخاطر الأخلاقية الناتجة عن تعارض المصالح بين الإدارة والملاك، وبصفة خاصة في الأسواق الناشئة التي تتزايد لديها مشاكل الوكالة والتي تعاني من قصور في البنية التشريعية لديها نتيجة ضعف نظم حماية المستثمر، ودرجة الإلتزام بالقوانين. (Velte, 2020)

وقد أشار (Mahoney & Roberts, 2007) إلى أن الملكية المؤسسية تعمل على إتخاذ قرارات استثمارية جيدة ومنطقية من خلال الاعتماد على عدد كبير من مصادر المعلومات عن الشركات المستثمر فيها وتقييم البدائل المتاحة والمفاضلة بينهما بدقة كبيرة. وذلك لأنهم على دراية أفضل بالسوق ولديهم قدرات فنية عالية تمكنهم من تجميع وتحليل وتفسير كم كبير من معلومات التقارير المالية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد. وبالتالي تؤدي إلى اتخاذ قرارات تؤدي لزيادة ثرواتهم والحصول على وفورات الحجم، مما يؤدي إلى تحسين قيمة الشركة على المدى الطويل.

كما أوضح عبيد (2010) أنه يمكن للمؤسسات المالية أن تلعب دوراً رئيسياً في الرقابة على سلوك الإدارة مقارنة بالمستثمرين الأفراد، بما يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المستثمر فيها؛ وذلك بسبب ضخامة حجم المسئولية الملقاة على عاتقها وهو ما يُعد دافعاً هاماً لتلك المؤسسات نحو ممارسة دور رقابي فعال على الشركات التي تستثمر فيها أموالها سواء من خلال التدخل المباشر بممارسة دور رقابي فعال في الجمعية العامة للمساهمين، أو من خلال السعي نحو تفعيل آليات حوكمة الشركات الأخرى في الشركة كمجلس الإدارة ولجنة المراجعة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة.

ج) الملكية العائلية: Family Ownership

يُقصد بالملكية العائلية إمتلاك أفراد العائلة لحصة كبيرة من أسهم الشركة، إضافة إلى عملهم كمسئولين أو مديرين بالشركة. كما يمكن أن تعرف على أنها شركة يمتلكها ويديرها ويعمل بها أفراداً من نفس العائلة أو أكثر من عائلة، فضلاً عن أنها تهدف إلى تمرير الأعمال الخاصة بالعائلة إلى الأجيال القادمة، وتتجنب الأمور التي من شأنها الإضرار ببقاء الشركة مستقبلاً. وتعتبر الشركات العائلية من أكثر الشركات انتشاراً في الأسواق الناشئة نظراً لعدم توافر مصادر التمويل الكافية بهذه الأسواق، فضلاً عن ضعف القوانين الخاصة بحماية المستثمر، ومن هنا تبرز أهمية الشركات العائلية كحل أفضل للتغلب على مثل هذه المشكلات. (Hussain et al., 2019)

وتتسم المنشآت العائلية بتركز الملكية، حيث يمتلك عدد صغير من المساهمين أغلبية أسهم الشركة، ويعرف هؤلاء المساهمون بالملاك المسيطرون. وأن تركز الملكية في المنشآت العائلية يساهم في تقليل مشاكل الوكالة بين المساهمين والإدارة، إلا إنه يؤدي من ناحية أخرى إلى وجود تعارض في المصالح بين الملاك المسيطرون وصغار المساهمين سواء من حيث حقوق التصويت أو الحقوق المالية والتي تتحدد بناء على نسبة ملكيتهم في أسهم الشركة، وأن اختلاف حقوق التصويت والحقوق المالية بين الملاك المسيطرين وصغار المساهمين قد شجع الملاك المسيطرين على القيام بمعاملات واتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة صغار المساهمين (Robert et al., 2018).

كما تتميز الملكية العائلية بالولاء والانتماء والحرص على أموال الشركة والعمل على تحقيق مصالحها من قبل العائلة المسيطرة، حيث يكون لدى أفراد العائلة الحافز لحماية استثماراتهم ومراقبة تصرفات الإدارة وتقييم أدائها، وهو ما يخلق حالة من الترابط الفعال بين أفراد العائلة مما ينعكس بالإيجاب على عملية اتخاذ القرار. كما تسعى الشركات العائلية إلى تحقيق هدف الاستمرارية ونمو الأرباح طويلة الأجل وتكوين الثروة والحفاظ عليها وتوريثها لأبنائهم، وذلك لرغبة العائلات في الحفاظ على السمعة والهوية في امتلاك الشركة. (Khan & Nouman, 2017)

ولكن يعاب على هذا النمط من الملكية أن أفراد العائلة المسيطرة تفضل أحياناً تحقيق مصالحها الشخصية بدلاً من تعظيم قيمة الشركة وخاصة في حالة ضعف القوانين الخاصة بحماية المستثمر. بالإضافة إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات بين كبار المساهمين والأقلية. ويرجع ذلك إلى وجود الحافز لدى أفراد العائلة لتحقيق منافع خاصة على حساب صغار المستثمرين، مما ينعكس سلباً على الأداء المالى للشركة. (Gaaya et al., 2017)

د) الملكية الإدارية: Managerial Ownership

يُقصد بالملكية الإدارية امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، كما أن هيكل الملكية الإدارية يساعد على الحد من تعارض المصالح فيما بين المساهمين والإدارة. (Abdioglu, 2016)

وقد اتفق البعض (Li & Sun, 2014; Abdioglu, 2016; Qawqzeh et al., 2021) على **أن هناك تأثيرين متعارضين للملكية الإدارية** على دوافع الإدارة وأداء الشركة. التأثير الأول هو؛ **تأثير تقارب المصالح** Interests Approachment ويشير إلى أن إرتفاع نسبة الملكية الادارية يؤدي إلى تقارب المصالح بين المديرين والمساهمين، ومن ثم يقلل من تعارض المصالح وتكاليف الوكالة. بالإضافة إلى ذلك فإن امتلاك المديرين لجزء من أسهم الشركة يخلق لديهم الحافز لتوظيف موارد الشركة بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة، حيث يدفعهم ذلك للبحث عن الفرص الاستثمارية والمشاريع التي تحقق

صافي قيمة حالية موجبة للشركة وتزيد من ربحيتها بما يؤثر إيجاباً على أداء الشركة. كما أن إرتفاع نسبة الملكية الادارية يجعل الادارة تميل بشكل كبير إلى أنشطة خلق القيمة.

أما التأثير الثاني فهو؛ **تأثير التحصين الاداري** Managerial Entrenchment حيث يؤدي امتلاك المديرين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة إلى أن يصبح لديهم سيطرة أكبر على الشركة؛ وبالتالي يكون لديهم مجال أكبر لتحقيق مصالحهم الذاتية، مع عدم الاهتمام بمصالح باقي المساهمين. وبالتالي تزداد فرص الإدارة للتلاعب وممارسة السلوك الانتهازي وإدارة الأرباح بهدف زيادة المكافآت الإدارية، فضلاً عن تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي للشركة.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى، أن هيكل الملكية يعبر عن هوية حملة الأسهم في الشركة وحجم ممتلكاتهم، ويمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين رئيسيين من هياكل الملكية في الشركات المساهمة وهما الملكية المركزة والملكية المشتتة. وتشير **الملكية المركزة** إلي أن الملكية والسيطرة تكون متركزة في يد عدد صغير أو محدود من المساهمين حيث يحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. ويمكن تصنيف الملكية المركزة إلى: ملكية مركزة في يد كبار المساهمين، وملكية مركزة في يد الإدارة وتسمى ملكية إدارية، وملكية مركزة في يد الدولة وتسمى ملكية حكومية، وملكية مركزة في يد المؤسسات المالية وتسمي ملكية مؤسسية، وملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي وتسمي ملكية أجنبية، وملكية مركزة في يد عائلة واحدة وتسمي ملكية عائلية. بينما تشير **الملكية المشتتة** إلي وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة والذين يمتلكون عددا قليلا من أسهم الشركة، ولهذا النوع من الملكية تأثير ضعيف علي قرارات وتصرفات الإدارة ويترتب علية زيادة تكاليف الوكالة ومشاكلها الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة.

3-6 تمثيل المرأة بمجلس الإدارة: المفهوم والأهمية والنظريات المفسرة

يُعد تنوع مجلس الإدارة من القضايا التي لاقت اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة ليس فقط من قبل الباحثين ولكن أيضاً من قبل مختلف الجهات التنظيمية في العديد من الدول؛ حيث اكتسب هذا الأمر اهتماماً اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي في السنوات الأخيرة. وبوجه عام، هناك دعوة عالمية لتمثيل المرأة بمجالس إدارات الشركات كوسيلة لتحسين عملية اتخاذ القرار وحوكمة الشركات. (Nguyen et al., 2020)

كما شهدت السنوات الأخيرة ضغطاً متزايداً من قبل الهيئات الحكومية وواضعي السياسات والمنظمات المهنية في العديد من الدول لتطوير سياسات تضمن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة. حيث تعتبر المرأة اليوم

أحد أهم الركائز الأساسية لتنمية المجتمع، علاوة على دورها الفعال في مراقبة وتحسين الأداء الإداري. (Pareek et al., 2023)

وفي الآونة الأخيرة، تزايدت نسب تمثيل المرأة بمجالس إدارات الشركات بشكل ملحوظ، على الرغم من أن تلك النسب لا تزال منخفضة نسبياً. فقد قامت العديد من الدول بتخصيص حصة للمرأة في مجالس إداراتها، حيث بدأت الحكومة النرويجية هذه المبادرة من خلال تمرير أول تشريع خاص للتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يتطلب من الشركات النرويجية المدرجة في البورصة زيادة نسبة المديرات في مجالسها إلى 40٪، وأصبح هذا الشرط إلزامياً في 1 يناير 2006، مع فترة سماح مدتها سنتان بعد تنفيذ هذا القانون. (Zalata et al., 2020)

وقد اتبعت العديد من البلدان الأوروبية الأخرى مثل؛ فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، الدنمارك، أيسلندا، ماليزيا، هولندا، أسبانيا حيث قامت بتحديد نسبة تتراوح بين 30% إلى40% لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة، في حين أن دول مثل؛ فنلندا، الهند، الإمارات العربية المتحدة نصت القواعد على وجوب وجود إمرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة (Xie et al., 2020)

وفي البيئة المصرية، تحظى المرأة المصرية بدعم كافة مؤسسات الدولة لا سيما مع تكفل الدستور المصري لعام 2014 وتعديلاته بدعم العديد من مكتسباتها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فطبقاً للمادة رقم (11) من الدستور المصري فإن الدولة ملزمة باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حق المرأة في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.

وتطبيقاً للنص الدستوري، قامت الدولة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط بوضع خطة التنمية المستدامة مصر 2030 متضمنة برنامج عدم التمييز النوعي، كأحد برامج تحسين مستوى معيشة المواطن المصري والذي يدعو إلى دعم المرأة في الوظائف القيادية، الأمر الذي يظهر جلياً من خلال الهدف الثاني لرؤية مصر 2030 "العدالة والاندماج المجتمعي والمشاركة". كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (107) لسنة 2016 والخاص بدليل حوكمة الشركات والذي نص صراحة في قواعد تشكيل مجلس الإدارة على ضرورة مراعاة التنوع بين أعضاء المجلس دون تحيز لجنس أو لعقيدة.

وفي سياق متصل، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (123) لسنة 2019 بتاريخ 2019/9/14 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 11 لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والذي تضمن في مادته الأولى إضافة بند (و) إلي المادة (6) والتي تنص على الشروط العامة لقيد الأوراق المالية، حيث يشترط للقيد بجداول البورصة أن يتضمن تشكيل

مجلس الإدارة عنصراً نسائياً على الأقل، كما نصت المادة الثانية علي ضرورة قيام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بتضمين تشكيل مجلس إدارتها عنصراً نسائياً على الأقل وعليها توفيق أوضاعها وفقًا لذلك في موعد أقصاه 2020/12/31 كلما كان ذلك ممكناً أو في أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة.

بينما اختص القرار رقم (124) لسنة 2019 بإضافة بند جديد برقم (5) الى المادة (4) من قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية، وقد نص هذا البند الاضافي رقم (5) على أن يتضمن تشكيل مجلس ادارة الشركة عنصراً نسائياً على الأقل ويستثنى من ذلك الشركات المهنية التي يصدر بها قراراً من رئيس الهيئة، وذلك كمتطلب اضافي من متطلبات التأسيس أو الترخيص للشركات الراغبة في الحصول على ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية. (الطحان، 2020).

كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (109) لسنة 2021. بتاريخ 2021/7/5. بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014م. بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والذي تضمن في مادته الأولى تعديل البند الثامن من المادة (6) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية ونصه كالآتي "ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن 25% أو عضوتين على الأقل كما نصت المادة الثانية من القرار على قيام الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية توفيق أوضاعها على النحو المنصوص عليه بهذا القرار في موعد أقصاه 2022/12/31. وهو مايشير الى أن اهتمام الدولة المصرية ليس قاصراً على تواجد العنصر النسائي ضمن تكوين مجالس إدارات الشركات، بل تسعى دائماً نحو تمكين المرأة المصرية وزيادة حصة تمثيلها بمجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن الناحية السلوكية والتنظيمية؛ تفترض **النظرية السلوكية** Behavioral Theory أن المرأة بطبيعتهن أكثر تحفظاً وتجنباً للمخاطر من الذكور، لذلك فمن غير المرجح أن يسمحن بالسلوك الانتهازي للمديرين خشية إمكانية إلقاء اللوم عليهن. كما أنهم أكثر حساسية فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي، وأكثر إلتزاماً بالمعايير الأخلاقية المعمول بها.(Zalata et al., 2020)

بينما تفترض **النظرية التنظيمية** OrganizationalTheory أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه تعزيز عملية اتخاذ القرار، وتحسين عملية التواصل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة. وأن المرأة يميلن للحضور بشكل أكبر لإجتماعات مجلس الإدارة، والسعي لشغل مناصب رقابية أعلى، وكذلك المطالبة بقدر أكبر من المساءلة للمديرين حالة الأداء غير الجيد للمنشأة، والحد من استخدام المديرين للمعلومات الداخلية لصالحهم الأمر الذي من شأنه تقييد السلوك الانتهازي للمديرين. (Chizema et al., 2015)

وأخيراً، تشير **نظرية رأس المال البشري** Human Capital Theory إلى أن تنوع مجلس الإدارة يؤدي إلى مجموعة واسعة من رأس المال البشري المتنوع والفريد، كما أن مشاركة المديرات في مجلس الإدارة أمراً هاماً؛ لأنهن يجلبن مجموعة مختلفة من المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة والتي لا يمتلكها زملاؤهن من المديرين الذكور مثل مهارات التواصل وصنع القرار وأساليب القيادة بما يؤدي إلى تحسين الدور الرقابي لمجلس الإدارة، مما يعمل على زيادة قيمة الشركة. (Carter et al., 2010)

وبشأن أهمية تمثيل المرأة بمجلس الادارة، أشار البعض (Riguen et al., 2020; Faris & Saleem, 2021; Nadeem, 2022) إلى أنها تتمثل في؛ أن مجالس الإدارة المتنوعة تتمتع بميزة اتخاذ قرارات أفضل، لأن التنوع يمكن أن يقدم وجهات نظر مختلفة ويزيد من عدد البدائل التي يتم النظر فيها مما قد يؤثر على جودة اتخاذ القرار بشكل إيجابي، كما أن المرأة أكثر تجنبا للمخاطرة عند اتخاذ القرار المالي. كما أن زيادة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة سيزيد من استقلالية المجلس، لأن المديرات يميلن إلى طرح أسئلة مختلفة عن المديرين الذكور. ولذلك يمكن أن يتأثر أداء الشركة بشكل إيجابي، لأن تنوع مجلس الإدارة يؤدي إلى ظهور أفكار ومهارات ووجهات نظر جديدة، كما أنهم يبذلن جهداً أكبر في أدوارهن الإدارية. حيث أظهرت النتائج أن المرأة يحضرن اجتماعات مجلس الإدارة أكثر من المديرين الذكور، كما أن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة يقلل من السلوك الانتهازي للمديرين ويفرض رقابة أكثر صرامة على الاجراءات الإدارية.

واتفق كل من (Adams & Ferreira, 2009; Khaoula et al., 2012) على أن تنوع مجلس الادارة يحسن من فعاليته ودوره الإشرافي والرقابي نتيجة التنوع في المهارات والخبرات والمعارف والقيم الإخلاقية، مما يؤدي إلي تحسين جودة قرارات مجلس الإدارة وتعزيز شرعية ممارسات الشركة. ويرجع ذلك إلى أنه عند تمثيل المرأة بمجلس الإدارة تكون معدلات حضور الاجتماعات أعلى، وتتحسن جودة المناقشات، كما أنهم يظهرن تفكيراً مستقلاً، ويملين بشكل أكبر لطرح التساؤلات أثناء اجتماعات مجلس الإدارة مقارنة بنظرائهن من المديرين، وهن أكثر ميلاً نحو صياغة الاستراتيجيات وحل المشاكل. كما أن المديرات لديهن معايير أخلاقية أعلى مقارنة بالمديرين وهو ما ينعكس في المزيد من الإهتمام بالمسؤوليات الأخلاقية والبيئية والمجتمعية للشركة، وتجنب الانخراط في سلوكيات غير أخلاقية.

كما اتفق البعض (Francis et al., 2014; Gull, 2018; Wahid, 2019; Wang et al., 2020) على أن المرأة أكثر تحفظاً وسعياً لتجنب المخاطر من الرجل. وبالتالى فتمثيل المرأة بمجلس الإدارة يجعل المجلس أكثر تحفظاً وأكثر ميلاً لتجنب المخاطر ما يعزز من فعاليته عند أداء معظم مهامه خاصة المهام المرتبطة بالرقابة واتخاذ القرارات. كما يساعد تحفظ عضوات مجالس الادارات ورغبتهن فى تجنب المخاطر وخوفهن من التقاضي وفقدان السمعة في الحد من السلوك الانتهازي المحتمل للإدارة،

فوجود المرأة بمجلس الادارة ومشاركتها في لجان المجلس يحد من ممارسات إدارة الأرباح كما يقلل من ارتكاب الأخطاء فى التقارير المالية ويحد من عمليات الاحتيال المالي. كما أن وجود المرأة بمجلس الادارة يمكن أن يخفض من تكاليف الوكالة من خلال تحسين الوظيفة الرقابية للمجلس، وتعزيز استقلالية المجلس، وبناء علاقات شرعية ومميزة مع أصحاب المصالح.

وأشار البعض (Nadeem et al., 2017, Sobhan, 2021; Sanyaolu et al., 2022; El–feky, 2023) إلى أن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة يزيد من فعاليته، حيث تتمتع المرأة بالصبر والإخلاص ومهارات الاتصال الجيدة والقدرة على اتخاذ القرارات من خلال الاهتمام بالتفاصيل ووجهات النظر المختلفة مقارنة بالرجال، ولذلك فإن تمثيل المرأة بالمجلس يرتبط إيجابيا بالمناقشة الفعالة في مجلس الإدارة والتنسيق بين أعضائه، مما يضيف قيمة إلى الشركة. كما أنه يساعد الشركات علي إضفاء الشرعية على نشاطهم في المجتمع بتعزيز حقوق المرأة.

وأوضح (Hili & Affes, 2021) أن المرأة أكثر التزاماً بحضور الجلسات من الرجال، كما وجد أن مشاكل الجلسات تنخفض بشكل ملحوظ فى المجالس المتنوعة جنسياً، حيث تخصص مزيداً من الوقت والجهد لمراقبة الأداء وإن المرأة تتبنى قيماً أخلاقية أكبر في قراراتهن وفي ممارسة سلطاتهن، وبالتالي فإن وجود المرأة في مجلس الادارة وفى منظومة الحوكمة من شأنه أن يمنع محاولات الاحتيال بالشركة و أن المرأة تظهر وعياً كبيراً بمعايير المسئولية الاجتماعية، ومن ثم فوجود المرأة فى مجلس الادارة يعزز من المسئولية الاجتماعية للشركة.

وتوصل البعض (Garcia et al., 2017; Zal.ata et al., 2020; Goel & Kapoor, 2021) إلى أن تمثيل المرأة بمجالس إدارات الشركات مع ضمان استقلاليتها يعد مؤشراً جيداً على فعالية الدور الإشرافى والرقابى لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، الأمر الذى من شأنه ينعكس بالإيجاب على شفافية المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح والحد من السلوك الانتهازى للمديرين التنفيذيين والحد من مخاطر الفشل المالى للشركة وانهيار أسعار أسهمها فى البورصة.

واتفق كل من (Joshua et al., 2019; Lei et al., 2022) على أن تمثيل المرأة بمجلس الادارة يساعد على زيادة ارتباط الشركة بالبيئة الخارجية. ويوفر مزيج من الموارد البشرية الموهوبة، وأنماط مختلفة من القيادة، بالإضافة إلى التنوع في الآراء عند إدارة شئون المنشأة واتخاذ القرارات وتدعيم السلوك الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية الجيدة وزيادة التقارب بين الأفراد بالمنشأة بما يؤثر بشكل إيجابي على أصحاب المصالح. حيث يُنظر إليهن على أنهن يتمتعن بأسلوب قيادة يعتمد بشكل كبير على المشاركة والديمقراطية والتواصل الاجتماعي الفعال، مما يترتب عليه زيادة فعالية قرارات مجلس الإدارة نتيجة لارتفاع

جودة المناقشات والتشاور، وزيادة جودة الإفصاح. بالاضافة إلى إن المرأة أكثر حساسية تجاه المجتمع والبيئة، ويُقدمن المزيد من الاهتمام بالأنشطة الخيرية.

بينما أشار كل من (Benjamin et al., 2019; Biswas et al., 2023) أن فطرة المرأة تساعدها على الإهتمام بقضايا الاستدامة والمسؤولية الإجتماعية بقدر مساوي للمسؤولية المالية أمام أصحاب المصالح. حيث يتفق ذلك التوجه مع طبيعة المرأة التي تسعى للإهتمام بالأفراد وتحقيق رغباتهم وخلق علاقات أفضل مع البيئة الداخلية والخارجية للشركة.

وأكد البعض (Fan et al., 2019; Zalata et al., 2020; Seebeck & Vetter, 2022) على أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يعمل على تحسين استقلالية مجلس الإدارة وتقليل تكاليف الوكالة والحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح واتخاذ قرارات استثمارية أقل خطورة وتحسين آليات الحوكمة الداخلية للشركات، والحد من المخاطر المالية لها.

ومن ناحية أخرى، فقد أوضح Pandey et al., (2020) أن الشركات الواقعة تحت ضغط تطبيق المتطلبات الإلزامية بشأن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة قامت بتعيين مديرات عديمة الخبرة من مجموعة محدودة من المواهب لتحل محل المديرين الذكور الأكثر تأهيلاً مما أثر سلباً على نتائجها. حيث أن المديرات يدخُلن المجلس كمجرد رموز تخلق انطباعاً بالشمولية والتنوع، لذلك من غير المحتمل أن تؤثر هذه الأنواع من المجالس في الواقع تأثيراً جوهرياً على فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة.

ويرى الباحثان، أن الدراسات السابقة توفر دليلاً علي أن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة يعمل على تحقيق رقابة فعالة على أعمال المجلس وتحسين وظيفة وكفاءة اللجان المنبثقة عنه، بما ينعكس علي تحسين الأداء الإداري. ويرجع ذلك إلى كونهن أكثر تجنباً أو كراهيةً للمخاطر، ولديهن معايير أخلاقية أعلى، ويظهرن قدراً أكبر من التفكير النقدي المستقل، ويجلبن وجهات نظر مختلفة وتنوع في الخبرات والمعرفة، وإيجاد حلول إبداعية تؤدي إلي اتخاذ قرارات تزيد من مستوى الشفافية وتعزز من مصداقية مجلس الإدارة.

6-4 تحليل العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الأول للبحث

تتناول هذه الجزئية؛ دراسة واختبار أثر أربعة أنماط لهيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي، والتي تتمثل في: تركز الملكية (ملكية كبار المساهمين)، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية. وفيما يلي تحليل للدراسات السابقة التي تناولت الأنماط الأربعة لهيكل الملكية تمهيداً لاشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته.

6-4-1 تحليل العلاقة بين تركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي

اختبرت دراسة Zeng (2011) أثر تركز الملكية والملكية الحكومية علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات الصينية المقيدة بالبورصة علي عينة مكونة من 758 شركة في الفترة من 1998 الى 2008. وتوصلت الدراسة إلى وجود **تأثير ايجابي معنوي** بين تركز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي. وهو ما يعني أن الشركات التي تتصف بتركز هيكل الملكية ترتفع بها ممارسات التجنب الضريبي بهدف تخفيض معدلات الضريبة الفعلية، حيث تستطيع هذه الشركات الحصول على مزايا ضريبية من خلال استخدام الملاذات الضريبية مقارنة بالشركات الأخرى التي تتصف بتشتت الملكية. بينما تنخفض ممارسات التجنب الضريبي بالشركات التى تكون الحكومة هي المساهم الأكبر فيها.

واتفق كل من (Oktaviyani & Munandar, 2017; Boussaidi & Sidhom, 2021) على أن مشكلة الوكالة تظهر مع تركز الملكية، حيث يسيطر كبار المساهمين على القرارات المصيرية للشركة وعلى الادارة. كما أن الشركات ذات الملكية المركزة تزيد من ممارسات التجنب الضريبي التعسفي. ويرجع ذلك إلى أن المساهمين المسيطرين يسعون الى تعظيم منافعهم وثرواتهم ويقومون بتنفيذ السياسات واتخاذ الاجراءات التى تحقق مصالحهم على حساب مصالح الأقلية من المساهمين.

وتناولت دراسة Salaudeen & Ejeh (2018) العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي لعينة مكونة من 40 شركة غير مالية خلال الفترة من 2010 إلى 2014. وتوصلت الدراسة إلى أن تركز الملكية له تأثير إيجابي على ممارسات التجنب الضريبي، في حين أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي على ممارسات التجنب الضريبي.

وعلى النقيض من ذلك؛ أتفق البعض (Annuar et al., 2014; Huang et al., 2016; Suryarini, 2018; Kusbandiyah et al., 2020) على وجود **تأثير سلبي معنوي** بين تركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً إلى أنه في حالة تركز الملكية في يد كبار المساهمين يجعلهم يراقبون الإدارة ويقلل من حوافزها ودوافعها تجاه السلوك الانتهازي والتي منها ممارسات التجنب الضريبي.

واختبرت دراسة Farooq & Zaher (2020) العلاقة بين تركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم خلال الفترة من 2012 إلى 2014، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين تركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي. وأن تلك العلاقة كانت أكثر وضوحاً في الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في ولايات ذات بيئة اقتصادية ومؤسسية قوية. **ومن زاوية أخرى؛** أشار كل من(Bradshaw et al., 2020; Barros & Sarmento, 2020) إلى عدم وجود علاقة بين تركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي.

ونظراً لاختلاف نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير تركز الملكية على ممارسات التجنب الضريبي، يتوقع الباحثان أن يكون هناك علاقة معنوية لتركز الملكية على ممارسات التجنب الضريبي **دون أن يتوقع اتجاهاً لهذه العلاقة**، وهو ما يقود الباحثان إلى **اشتقاق الفرض الفرعي الأول للفرض الأول للبحث** على النحو التالي:

H_{1a}: توجد علاقة معنوية بين تركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-4-2 تحليل العلاقة بين الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي

أشار البعض (Desai & Dharmapal.a, 2009; Armstrong et al., 2015; Sal.audeen & Ejeh, 2018) إلى أن الملكية الإدارية تُعد مصدراً من مصادر النفوذ والسلطة للمديرين التنفيذيين، وهو ما يدفعهم إلى تحويل موارد المنشأة لتحقيق منفعتهم الشخصية مما يُزيد من احتمالية ممارسة السلوك الانتهازي كتبني أنشطة التجنب الضريبي لتحقيق الاستفادة الذاتية، مما يؤثر سلباً على قيمة الشركة.

اتفق البعض (Park et al., 2016; Ratnawati et al., 2018; Huang & Zhang, 2020) على وجود **علاقة ايجابية** بين الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً إلى انخفاض الرقابة ورغبة الإدارة في تحقيق أقصي ربحية ممكنة من خلال ممارسات التجنب الضريبي.

وفي نفس السياق؛ أشار البعض (Rachmawati & Martani, 2017; Inger et al., 2018; Khurana et al., 2018) إلى أنه في ظل الملكية الإدارية، فإن إدارة المنشأة يمكن أن تستخدم ممارسات التجنب الضريبي والوفورات الناتجة عنها بشكل انتهازي. حيث تسهل تلك الممارسات على إدارة الشركة إمكانية تحويل جزء من ثروة الملاك إليها، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية نتيجة ارتفاع مستويات التجنب الضريبي، مما ينعكس على ارتفاع مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وإرتفاع المخاطر الكلية للشركة.

وعلى النقيض من ذلك، توصل البعض (Minnick & Noga, 2010; Austin & Wilson, 2017; ogbeide & obaretm, 2018) إلى وجود علاقة **ارتباط سلبية** بين الملكية الإدارية وتبني ممارسات التجنب الضريبي، أي أنه مع زيادة نسبة الملكية الإدارية يزداد معدل الضريبة الفعال ETR. حيث أن الملكية الإدارية تحفز المديرين التنفيذيين إلى بذل العناية المهنية الواجبة حرصاً على تجنب مخاطر السمعة، الأمر الذي ينتج عنه الالتزام بالعبء الضريبي وتجنب ممارسات التجنب الضريبي.

وفي نفس الإتجاه، اتفق كل من (Sunarsih & Oktaviani, 2016; Mais & Patminigh, 2017) على أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي معنوي على ممارسات التجنب الضريبي، بينما الملكية المؤسسية واستقلال أعضاء مجلس الإدارة لا يوجد لهما تأثير على ممارسات التجنب الضريبي.

وأشار Endah & Aurora (2020) إلى أن الملكية الإدارية تؤدي إلى تقارب مصالح المديرين مع مصالح حملة الأسهم وفقا لنظرية الوكالة ومن ثم الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة، نظراً لما يتولد لديهم من حافز لحماية حصصهم المالية، ومن ثم يكونوا حرصين على تخفيض تكلفة الوكالة، وبالتالى تعظيم قيمة الشركة. كما أن الشركات ذات الملكية الإدارية تكون أقل تجنباً للضريبة، وأكثر كرهاً للمخاطر وأقل استثماراً فى المشروعات عالية الخطورة ومنها ممارسات التجنب الضريبى حيث يعد التجنب الضريبى نشاط محفوف بالمخاطر وقد يحمل الشركة تكاليف كبيرة.

كما تناولت دراسة Alkurdi & Mardini (2020) العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من 2012 إلى 2017. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين كل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، ووجود علاقة إيجابية بين الملكية الأجنبية وممارسات التجنب الضريبي.

وجاءت دراسة Boussaidi & Sidhom (2021) لتلقي الضوء على العلاقة بين تفعيل بعض آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة وهيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي التعسفية في الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة التونسية خلال الفترة من 2011 إلى 2017. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الملكية الإدارية والمؤسسية والتمثيل النسائي بمجلس الإدارة لهم دور كبير في الحد من ممارسات التجنب الضريبي. **ومن ناحية أخرى،** أكد كل من (Richardson et al., 2016; Jamei, 2017) على عدم وجود علاقة بين الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي.

وعلى مستوى الدراسات العربية، اختبرت دراسة الإسداوي وسليم (2021) أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية (الملكية الادارية، تركز الملكية، الملكية المؤسسية) على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من 60 شركة غير مالية تنتمي إلى 8 قطاعات خلال الفترة من 2009 إلى 2016. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي معنوي لكل من حجم مجلس الادارة والملكية الإدارية والملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي، وعدم وجود أثر لتركز الملكية واستقلال أعضاء مجلس الادرة على ممارسات التجنب الضريبي.

وفي نفس السياق؛ تناولت دراسة الباز (2021) أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي. على عينة من 114 شركة غير مالية خلال الفترة من 2015 إلى 2019.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الملكية الإدارية وإزدواجية دور المدير التنفيذي على ممارسات التجنب الضريبي، وجود أثر سلبي معنوي لكل الملكية المؤسسية وحجم مجلس الادارة على ممارسات التجنب الضريبي.

كما أختبرت دراسة الركايبي (2022) أثر أنماط هيكل الملكية علي سلوك التجنب الضريبي للشركات وذلك باستخدام عينة من 136 شركة غير مالية خلال الفترة من 2016 إلى 2020. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين الملكية الإدارية والملكية الحكومية وممارسات التجنب الضريبي، ووجود تأثير سلبي معنوى للملكية العائلية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية علي ممارسات التجنب الضريبي.

ونظراً لتباين وعدم اتساق نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير الملكية الإدارية على ممارسات التجنب الضريبي، يتوقع الباحثان أن يكون هناك علاقة معنوية للملكية الإدارية على ممارسات التجنب الضريبي **دون أن يتوقع اتجاهاً لهذه العلاقة**، وهو ما يقود الباحثان إلى **اشتقاق الفرض الفرعي الثاني للفرض الأول للبحث** على النحو التالي:

H_{1b}: توجد علاقة معنوية بين الملكية الإدارية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-4-3 تحليل العلاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي

اتفقت العديد من الدراسات (Richardson et al., 2016; Jamei, 2017; Nugroho & Agustia, 2018; Novita & Herliansyan, 2019; Alkurdi & Mardini, 2020; Tanko, 2020) على وجود تأثير **سلبي معنوي** للملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي وجود آليات رقابية فعالة من قبل المؤسسات المالية على الشركات المستثمر بها. وذلك نظراً لأن تلك المؤسسات تتجنب بشكل كبير العواقب المترتبة على ممارسة التجنب الضريبي.

وتناولت دراسة Tandean & Winnie (2016) العلاقة بين الملكية المؤسسية وخصائص مجلس الادارة على ممارسات التجنب الضريبي على عينة من 120 شركة خلال الفترة من 2010 إلى 2013. توصلت الدراسة الى أن كل من الملكية المؤسسية، حجم مجلس الإدارة، لها تأثير سلبي معنوي على ممارسات التجنب الضريبي.

بينما هدفت دراسة Oktaviyani & Munandar (2017) إلى اختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي على عينة من 45 شركة عقارية مدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية،

خلال الفترة من 2011 إلى 2015. وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية لها تأثير سلبي معنوي علي ممارسات التجنب الضريبي.

وأكدت دراسة Handayani & Ibrani (2019) على أن وجود المؤسسات المالية فى هيكل الملكية يزيد من فعالية الرقابة التى تمارسها تلك المؤسسات على إدارة المنشأة، وبالتالى الحد من التجاوزات بما يخفض من مشاكل الوكالة. حيث أن الملكية المؤسسية ومن خلال رقابتها الفعالة وبما تمتلكه من ألليات حوكمة شركات قوية متمثلة فى رقابة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة تؤدي إلى تخفيض الفروق الضريبية الدفترية كأحد مقاييس التجنب الضريبى.

وأشارت دراسة Kovermann & Velte (2019) إلى الملكية المؤسسية تعتبر سلاح ذو حدين، حيث أنها من الممكن أن تُؤدي إلى زيادة ممارسات التجنب الضريبي بهدف تحقيق معدلات ربحية عالية في الاجل القصير. ومن ناحية أخرى قد تؤدي الملكية المؤسسية إلى الحد من ممارسات التجنب الضريبي في سبيل الحفاظ على سمعة الشركة كمقصد للاستثمار.

وفي نفس السياق، اختبرت دراسة Dakhli (2021) العلاقة بين هيكل الملكية كإحدى آليات حوكمة الشركات وتبني ممارسات التجنب الضريبي، والتي تم تطبيقها على عينة مكونة من 200 شركة فرنسية خلال الفترة من 2007 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الملكية المؤسسية وتبني ممارسات التجنب الضريبي.

وتوصلت دراسة Ha and Feng (2021) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، وأن زيادة نسبة الملكية المؤسسية تؤدي إلى تحسن جودة ألليات حوكمة الشركات، والرقابة على الأداء. كما يحد من سلوك التجنب الضريبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وعلى الجانب الأخر؛ اتفق كل من (Khan et al., 2017; Jiang et al., 2021) على وجود تأثير **إيجابي معنوي** بين الملكية المؤسسية وتبني المديرين التنفيذيين لممارسات التجنب الضريبي. أي أنه كلما زادت نسبة استحواذ المؤسسات المالية المستثمرة في الشركات كلما زادت محاولات تبني ممارسات التجنب الضريبي. فضلاً على أن الشركات الأكثر تجنباً للضريبة تستطيع تحقيق بعض المنافع الفورية والتى تتمثل في تحقيق هوامش ربح إضافية في الأجل القصير، وتزيد من قدرتها على الوفاء بتوقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية. **ومن زاوية أخرى**، أشار البعض (Sunarsih & Oktaviani, 2016; Mais & Patminigh, 2017; Waluyo, 2017; Suryarini, 2018; Barros & Sarmento, 2020) إلى عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي.

ونظراً لتعارض نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير الملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي، يتوقع الباحثان أن يكون هناك علاقة معنوية للملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي **دون أن يتوقع اتجاهاً لهذه العلاقة**، وهو ما يقود الباحثان إلى **اشتقاق الفرض الفرعي الثالث للفرض الأول للبحث** على النحو التالي:

H_{1c}: توجد علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-4-4 تحليل العلاقة بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي

تباينت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي؛ حيث اشارت دراسة Tijjani & Peter (2020) إلى أن خصائص الشركات العائلية تولد حافزاً لتخفيض مشاكل الوكالة وذلك من خلال تقارب المصالح بين المديرين والملاك. كما أن ملاك الشركات العائلية أكثر حرصاً على إتخاذ قرارات سليمة لضمان استمرارها والحفاظ على إسم وأموال العائلة، وأنهم أكثر قلقاً بشأن العقوبات التى قد تفرض على الشركة والذى من الممكن أن يسببه ممارسات التجنب الضريبي التعسفي. مما يجعلهم أكثر استعداداً للتخلى عن المزايا الضريبية لتجنب تكاليف التجنب الضريبي الناتجة عن فقد السمعة واحتمالية إنخفاض أسعار الأسهم.

وهدفت دراسة Mulya & Kristian (2020) إلى اختبار أثر خصائص الشركة (الرفع المالي، الربحية) على العلاقة بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي التعسفي على عينة من 12 شركة عاملة في قطاع التعدين والمدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة من 2012 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الملكية العائلية والربحية لهما تأثير **سلبي معنوي** على ممارسات التجنب الضريبي التعسفي. بينما معدل الرفع المالي له تأثير إيجابي على ممارسات التجنب الضريبي التعسفي.

اتفق البعض (Hussain et al., 2019; Abdelfattah & Aboud, 2020؛ يوسف، 2019) على وجود علاقة سلبية بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي، حيث تساهم الملكية العائلية بشكل كبير في تقييد المديرين لاستخدام ممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات وهمية مما قد يضر بسمعة الشركة والعائلة.

وعلى الجانب الآخر، أختبرت دراسة Annuar et al. (2014) العلاقة بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي على عينة من الشركات الماليزية المسجلة في البورصة خلال الفترة من 2009 إلى 2013. وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت العائلية يتزايد لديها مستوى التجنب الضريبي بشكل معنوي

مقارنة بالمنشات غير العائلية. وقد أوضحت الدراسة أن التجنب الضريبي في المنشآت العائلية له منافع وتكاليف، وتتمثل منافعه في الوفورات الضريبية الناتجة عن القيام بأنشطة التجنب الضريبي والمكافات التي يحصل عليها المديرون نظير قيامهم بهذه الممارسات، في حين تتمثل تكاليفه في انخفاض أسعار أسهم الشركة والذي يمثل رد فعل صغار المساهمين تجاه قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، والعقوبات المحتملة من السلطات الضريبية المختصة. وقد فسرت الدراسة سبب تزايد مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت العائلية بأن منافع التجنب الضريبي في المنشآت العائلية تتجاوز تكاليفه، ويرجع ذلك إلى عدم أهمية رد فعل صغار المساهمين تجاه قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلى عدم تأثر الشركة بالعقوبات التي سوف تفرضها السلطات الضريبية عليها وذلك لاعتمادها على الملاك المسيطرون في تمويل أنشطتها وعملياتها.

وتناولت دراسة Gaya et al. (2017) العلاقة بين الملكية العائلية كأحد آليات حوكمة الشركات وتبني ممارسات التجنب الضريبي، ودور جودة المراجعة في التأثير على هذه العلاقة. وأُجريت الدراسة على عينة مكونة من 55 شركة تونسية مقيدة بالبورصة خلال الفترة من 2008 إلى 2013. وخلُصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي. ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الملكية العائلية من ممارسة النفوذ في مصادرة حقوق ومصالح الأقليات من حملة الأسهم في سبيل تحقيق وفورات ضريبية. كما أن جودة المراجعة تلعب دوراً هاماً في الحد من السلوك الانتهازي للملكية العائلية، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض ممارسات التجنب الضريبي.

واتفق كل من (Guenther et al., 2017; Robert et al., 2018) على أن وجود علاقات مشتركة بين المديرين والعائلة المسيطرة قد يخلق الدافع لدى إدارة المنشأة لاستخدام ممارسات التجنب الضريبي في سبيل تحقيق وفورات ضريبية. كما تزداد حدة التعارض في المصالح بين العائلة المسيطرة وصغار المساهمين، مما يدفع الملاك المسيطرون إلى القيام بمعاملات وصفقات واتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة صغار المساهمين.

ونظراً لاختلاف نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير الملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي، يتوقع الباحثان أن يكون هناك علاقة معنوية الملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي **دون أن يتوقع اتجاهاً لهذه العلاقة**، وهو ما يقود الباحثان إلى **اشتقاق الفرض الفرعي الرابع للفرض الأول للبحث** على النحو التالي:

H_{1d}: توجد علاقة معنوية بين الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويخلص الباحثان مما سبق، إلى **وجود وجهات نظر مختلفة** بشأن تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي. **ويعتقد الباحثان أن** اختلاف هذه النتائج قد يرجع بعضها إلى؛ اختلاف البيئات والقطاعات التي طبقت عليها هذه الدراسات، هذا فضلاً عن إختلاف القوانين المنظمة لآليات حوكمة الشركات بين الدول المختلفة ومستوى الإلزام بها. **وبناءاً على ذلك يتوقع الباحثان** أن يكون هناك علاقة معنوية لأنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **دون أن يتوقع اتجاهاً لهذه العلاقة** وبالتالي **يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث** على النحو التالي:

H1: توجد علاقة معنوية بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-5 تحليل الدور المعدل لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة للعلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي

تباينت نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بعلاقة تنوع مجلس الإدارة بممارسات التجنب الضريبي، حيث أشارت العديد من الدراسات (Chen et al., 2019; Hoseini et al., 2019; Dakhli, 2022; Jarboui et al., 2020; Budiana & Kusuma, 2022) إلى وجود **تأثير سلبي** لتنوع مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي. **على الجانب الأخر،** توصل كل من (Suleiman, 2020; Yahya et al.2021) إلى وجود **تأثير إيجابي** لتنوع مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي.

وتعد دراسة Francis et al. (2014) أحد الدراسات الرائدة في هذا الصدد التي قامت باختبار تأثير تنوع جنس المدير المالي على ممارسات التجنب الضريبي التعسفية للشركات مع التركيز علي حالات تغيير المدير المالي من ذكر إلى أنثى. وخلصت الدراسة إلي وجود علاقة سلبية بين تمثيل المرأة بمجلس الادارة وممارسات التجنب الضريبي، لأنها أكثر نفوراً من المخاطر، ولديها معايير أخلاقية أعلى. وبالتالي تميل إلى تخفيض الممارسات الإنتهازية للإدارة، وزيادة مستوى الإمتثال للقوانين الضريبية، مما ينعكس سلباً على ممارسات التجنب الضريبي التعسفي.

واختبرت دراسة Richardson et al. (2016) تأثير وجود المرأة في مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي للشركات في استراليا. وتمثلت عينة الدراسة في (1025) مشاهدة لعدد (205) شركة مدرجة في بورصة استراليا للأوراق المالية خلال الفترة من 2006 إلى 2010. وخلصت الدراسة إلى أن

وجود عضواً واحداً على الأقل من المرأة في تكوين مجلس الإدارة يقلل من احتمالية ممارسات التجنب الضريبي الانتهازي.

وفي نفس السياق، تناولت دراسة Hoseini & Gerayli (2018) العلاقة بين وجود المرأة في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي، لعينة من 97 شركة خلال الفترة من 2011 إلى 2015. وقد أشارت النتائج إلى أن وجود المرأة في مجلس الإدارة يقلل من ممارسات التجنب الضريبي، علاوة على أن الارتباط السلبي بين وجود المرأة في مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي أكثر وضوحاً في الشركات كبيرة الحجم.

واختبرت دراسة Hoseini et al. (2019) أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي، وذلك بالتطبيق على (505) مشاهدة لعينة من الشركات الإيرانية المقيدة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2012 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى فعالية تمثيل المرأة بمجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي. وأرجعت ذلك إلى كونها الأقدر على احتواء السلوكيات الانتهازية للمديرين التنفيذيين نحو تطبيق أنشطة التجنب الضريبي، لما للعنصر النسائي من قدرة على دعم الالتزام بمعايير السلوك المهني والمحافظة على أخلاقيات الأعمال، مما يُساعد في تحقيق رقابة أكثر صرامة على السياسات المالية والضريبية. الأمر الذي يعنى أن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة يؤدي إلى تجنب مخاطر السمعة الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي الانتهازي.

وتناولت دراسة Chen et al. (2019) تحليل أثر تنوع مجلس الإدارة على مخاطر السمعة والمخاطر المالية للشركة. وذلك بالتطبيق على (17069) مشاهدة لعينة من الشركات الأمريكية المدرجة على مؤشر S&P خلال الفترة من 1997 إلى 2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين تنوع مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي. مما يشير إلى أن الشركات ذات مجالس الإدارة المتنوعة تكون أكثر حذراً بشأن مخاطر السمعة المحتملة المرتبطة بالاستراتيجيات الضريبية العدوانية، والتي يمكن أن تعرض الشركة للمزيد من المخاطر المالية.

كما اختبرت دراسة Suleiman (2020) أثر تنوع مجلس الإدارة وحوكمة الشركات على التجنب الضريبي، والدور المعدل للتحفظ المحاسبي على تلك العلاقة. وذلك بالتطبيق على (126) مشاهدة لعدد من (21) شركة مدرجة في بورصة نيجيريا للأوراق المالية خلال الفترة من 2013 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن التمثيل النسائي سواء كمدير تنفيذي أو كأعضاء في مجلس الإدارة أو كأعضاء في لجنة المراجعة **له تأثير إيجابي** على ممارسات التجنب الضريبي، كما أن التحفظ المحاسبي يحد من ممارسة التجنب الضريبي.

واتفق البعض (Lanis et al., 2017; Rahimipour, 2017; Jarboui et al., 2020; Boussaidi & Sidhom, 2021) على وجود تأثير سلبي معنوي بين مشاركة المرأة بمجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي التعسفية. حيث أن وجود المرأة بمجلس الإدارة يخفض من ممارسات التجنب الضريبي، ويحد من السلوك النتهازي للادارة، ويخفض من مخاطر الشركة الكلية. وذلك أن المرأة أكثر فعالية في مراقبة عملية تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والمجتمع، علاوة علي أنهن ينجحن في احتواء السلوكيات الانتهازية للمديرين.

كما هدفت دراسة Budiana & Kusuma (2022) تحليل العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي في ضوء استدامة الشركات كمتغير وسيط. وتمثلت عينة الدراسة في (150) شركة صناعية مدرجة في بورصات إندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، الفلبين للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2015 إلى 2021. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتنوع مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي، كما أن تنوع مجلس الإدارة يُحد من ممارسات التجنب الضريبي ويزيد من استدامة الشركات.

وفي نفس الإتجاه، قامت دراسة Cortellese (2022) بتحليل العلاقة بين تمثيل المرأة بمجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي الإنتهازي. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، سويسرا، السويد، إسبانيا، هولندا ألمانيا، فرنسا للأوراق المالية خلال الفترة من 2015 إلى 2019. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نسبة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة لا يزال ناقصاً في معظم البلدان موضع الدراسة، والتي لا تتجاوز ثلث أعضاء مجلس الإدارة. كما أن النتائج مختلطة فيما يتعلق بتكوين المجلس وتختلف من دولة لأخرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة يؤدي زيادة نسبة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة إلى زيادة ممارسات التجنب الضريبي الإنتهازي، بينما في سويسرا أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي معنوي بين تمثيل المرأة بمجلس الادارة وممارسات التجنب الضريبي الإنتهازي. بينما لم يكن هناك أي تأثير لها في دول أخرى شملتها الدراسة وهي؛ السويد، إسبانيا، هولندا، ألمانيا، وفرنسا.

كما استهدفت دراسة Dakhli (2022) تحليل العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي من خلال المسئولية الاجتماعية للشركات كمتغير وسيط. وتمثلت عينة الدراسة في (200) شركة فرنسية خلال الفترة من 2007 إلى 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع مجلس الإدارة يؤثر سلباً على ممارسة التجنب الضريبي، فكلما زادت نسبة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة كلما قلت احتمالية ممارسة الشركات لأنشطة التجنب الضريبي. كما أن المسئولية الاجتماعية للشركات تتوسط جزئياً العلاقة بين تنوع مجالس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي للشركات. وأن الشركات ذات مجالس الإدارة المتنوعة من

المرجح أن تشارك في أنشطة المسئولية الاجتماعية وذلك للتحوط ضد العواقب المحتملة لممارسات للتجنب الضريبي الإنتهازي.

وعلى النقيض من ذلك، اتفق البعض (Oyenike et al., 2016; Chang et al., 2019; Karlrg, 2020) **عدم وجود علاقة معنوية** بين وجود المديرات المرأة وممارسات التجنب الضريبي التعسفي، وأرجعت ذلك إلى التمثيل المنخفض للإناث في المجلس أو في المناصب الإدارية العليا والرئيسية مما يجعل وجودهم غير ذو أهمية لإحداث تأثير مناسب على السياسات الضريبية للشركة.

ومن زاوية أخري، شهدت البحوث المحاسبية بعداً أخر وهو محاولة اختبار مشاركة المرأة في مجلس الإدارة **كمتغير معدل** للعلاقة بين بعض المتغيرات وممارسات التجنب الضريبي، فقد اختبرت دراسة (Khaoula & Moez, 2019) التأثير المعدل لمشاركة المرأة في مجلس الإدارة علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة. وخلصت الدراسة إلى أن مشاركة المرأة في مجلس الإدارة يخفض من العلاقة السلبية بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة. حيث أن المرأة يظهرن مستويات أعلى من الامتثال بالقوانين وبشكل أكثر تحديداً في المسائل الضريبية، علاوة على أنهم يخشون من التكاليف الضمنية لممارسات التجنب الضريبي وزيادة مستوى المخاطر العامة في الشركة.

بينما اختبرت دراسة Riguen et al. (2020) تأثير الدور المعدل للتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة على العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات التجنب الضريبي. وذلك بالتطبيق على (270) شركة بريطانية خلال الفترة من 2005 إلى 2017. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي يظهر في مجالس إدارتها تنوعًا بين الجنسين تدفع أتعاب مراجعة أعلى وتختار مراقبي حسابات متخصصين لزيادة جودة المراجعة بهدف تحقيق مزيداً من الاشراف والرقابة من أجل حماية سمعة الشركة وتجنب المسؤولية القانونية، مما يؤدي إلى انخفاض ممارسات التجنب الضريبي.

بينما قامت دراسة Yahya et al. (2021) بتحليل التأثير المعدل لتنوع مجلس الإدارة على العلاقة بين حوكمة الشركات القائمة على سلطة المدير التنفيذي وتركز الملكية وممارسات التجنب الضريبي. وذلك بالتطبيق على (2071) مشاهدة لعدد (296) شركة مدرجة في بورصة باكستان للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2018. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سلطة المدير التنفيذي تزيد من احتمالية ممارسة التجنب الضريبي. في حين أشارت النتائج إلى عدم معنوية العلاقة بين تركز الملكية في يد كبار المساهمين وأنشطة التجنب الضريبي، وأن المديرين التنفيذيين الأقوياء يستغلون وجود مديرات إناث لتعزيز السلوك الضريبي التعسفي.

وأخيراً؛ استهدفت دراسة Zhang et al. (2022) تحليل الدور المعدل لتنوع مجلس الإدارة علي العلاقة بين استراتيجية أعمال الشركة وقرارات الشركات المتعلقة بأنشطة التجنب الضريبي، وذلك بالتطبيق على (2875) مشاهدة لعدد (115) شركة غير مالية مدرجة في بورصة باكستان للأوراق المالية خلال الفترة من 2013 إلى 2017. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استراتيجية أعمال الشركات وممارسات التجنب الضريبي، وأن استخدام استراتيجية أعمال المنقبين تكون أكثر قوة في الشركات مع انخفاض المدفوعات الضريبية المستقبلية. كما أن وجود مديرات إناث يقلل من سلوك التجنب الضريبي في الشركات التي تنتهج استراتيجية أعمال المنقبين.

وعلى النقيض من ذلك، اختبرت دراسة Vacca et al. (2020) الدور المعدل للتنوع بين الجنسين داخل مجلس الإدارة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وممارسات التجنب الضريبي العدوانية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن وجود المرأة بمجلس الإدارة الشركة **لا يؤثر على العلاقة** بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي العدوانية، بينما وجود المرأة بمنصب المدير التنفيذي للشركة له تأثير إيجابي على تلك العلاقة.

وفي ضوء ما سبق عرضه، يتضح وجود تباين بين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي للشركات، والتي تختلف من دولة لأخرى نظراً لعدم وجود مؤشرات واضحة لأثر تنوع مجلس الإدارة على زيادة (انخفاض) ممارسات التجنب الضريبي. وربما يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة اقتصاديات الدول الناشئة عن اقتصاديات الدول المتقدمة واختلاف القوانين المنظمة خاصة الضريبية ومدى كفاءة أسواق المال وطبيعة الصناعة. الأمر الذي يتطلب مزيداً من البحث لاختبار الدور المعدل لتنوع مجلس الإدارة على العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة والتي قد تختلف عن اقتصاديات الدول الأخرى الناشئة والمتقدمة.

ويعتقد الباحثان أن تنوع الجنس هو أحد أهم الخصائص الديموغرافية لأعضاء مجلس الإدارة التي يمكن اختبارها كمتغير معدل للعلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي. حيث أن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة يمكن أن يساعد علي زيادة الأفكار والرؤى داخل المجلس وتحسين جودة صنع القرار، علاوة على جعل المديرين أكثر ميلا للحفاظ على سمعتهم ومراعاة الجوانب الأخلاقية لسلوكياتهم، وتخفيض الممارسات الإنتهازية للمديرين الذكور. فضلاً عن وجود المرأة بمجلس الإدارة يزيد من مستوي الإمتثال للقوانين الضريبية مما ينعكس سلباً على ممارسات التجنب الضريبي، **وبناءاً على ذلك، يمكن اشتقاق الفروض الفرعية للفرض الثاني، وكذلك الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:**

H2a: يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين **تركز الملكية** وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

H2b: يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين **الملكية الإدارية** وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

H2c: يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين **الملكية المؤسسية** وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

H2d: يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين **الملكية العائلية** وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبناءاً على ذلك يكون الفرض الثاني للبحث كما يلي:

H_2: يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-6 منهجية البحث

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية البحث؛ متضمناً هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات، ونتائج اختبار فرضي البحث، وذلك على النحو التالى:

6-6-1 هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث، التي خلص إليهما الباحثان في الدراسة النظرية، من خلال اختبار العلاقة بين أنماط هياكل الملكية (تركز الملكية، الملكية الادارية، الملكية العائلية، الملكية المؤسسية) وممارسات التجنب الضريبي من جهة، قياساً على (Boussaidi & Sidhom, 2021). وكذلك أثر تمثيل النساء بمجلس الإدارة، كمتغير مُعدل، على هذه العلاقة من جهة أخرى.

6-6-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل **مجتمع الدراسة** في جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتتكون عينة الدراسة من عينة تحكمية من هذه الشركات خلال الفترة من عام 2018 حتى 2021، روعي في اختيارها عدة اعتبارات تحقق هدف البحث. ومن أهم هذه الاعتبارات؛ أن تتوافر قوائمها المالية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات والإيضاحات المتممة لها وتقارير مجلس الإدارة خلال سنوات الدراسة، وأن تقوم

بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري، وأن تتداول أسهمها في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة. وتم استبعاد المشاهدات التي لا تتوافر فيها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

6-6-3 أدوات وإجراءات الدراسة

تتمثل **أدوات واجراءات الدراسة** في تحليل محتوى القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة، والإيضاحات المتممة لها وتقارير مجلس الإدارة. والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها؛ موقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info/countries/eg)؛ والمواقع الالكترونية لبعض الشركات الواردة بعينة الدراسة، وموقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com)، كوسيلة للحصول على المعلومات. وقد بلغ عدد شركات عينة الدراسة (86) شركة في (14) قطاع مختلف، وبإجمالي مشاهدات (340) مشاهدة. ويظهر الجدول رقم (1) القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة وعدد الشركات والمشاهدات بكل قطاع.

جدول1: عينة الدراسة وفقا للقطاعات التي تنتمي اليها شركات العينة

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
1	العقارات	12	47
2	الأغذية والمشروبات	14	56
3	الموارد الأساسية	6	24
4	الرعاية الصحية والادوية	10	39
5	مواد البناء	9	36
6	السياحة والترفيه	8	31
7	المقاولات والانشاءات الهندسية	5	20
8	النقل والشحن	3	12
9	المنسوجات والسلع المعمرة	5	19
10	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4	16
11	الطاقة والخدمات المساندة	2	8
12	مواد التعبئة والتغليف	3	12
13	موزعون وتجار التجزئة	2	8
14	الإتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات	3	12
	الاجمالي	86	340

6-6-4 نموذج البحث

يتضح من تتبع فرضي البحث، أن متغيرات الدراسة تتضمن؛ **متغير مستقل**، هو **أنماط هياكل الملكية** ، **ومتغير تابع**، هو **ممارسات التجنب الضريبي**، **ومتغير مُعدل** هو تمثيل المرأة بمجلس الإدارة. **ويظهر نموذج البحث تبعاً لذلك كما يلي:**

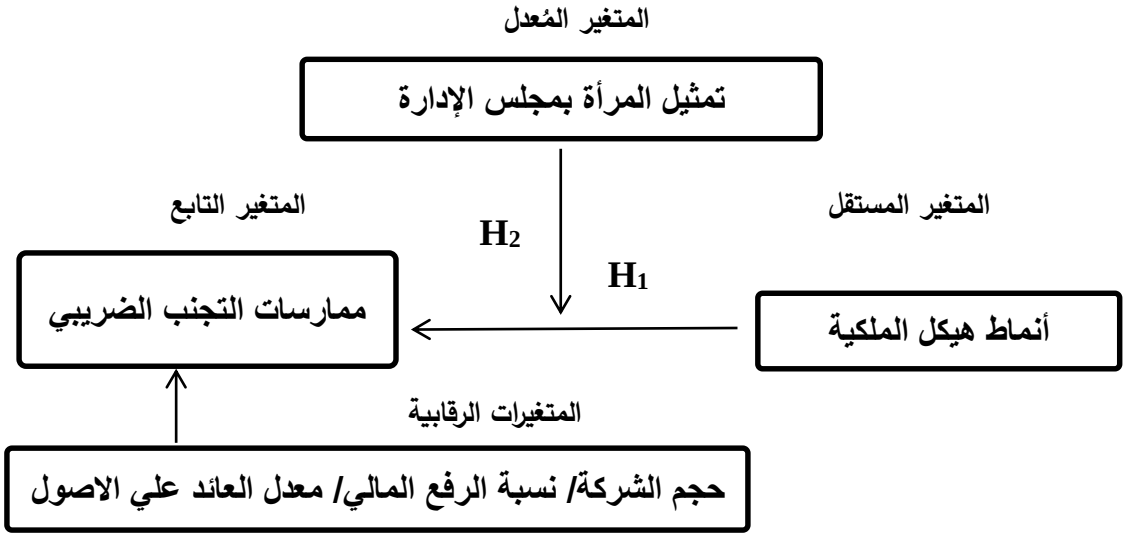

شكل 1: نموذج البحث الأساسي (إعداد الباحثان)

6-6-5 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تم توصيف المتغيرات وقياسها على النحو التالي:

6-6-5-1 المتغير التابع: ممارسات التجنب الضريبي (Tax Avoidance Practices)

قام الباحثان بقياس ممارسات التجنب الضريبي بإستخدام **طريقتين** وذلك كما يلي:

أ- معدل الضريبة الفعال الحالي Current Effective Tax Rate (ETR) للتحليل الأساسي:

إعتمد الباحثان على المقياس المباشر والأكثر شيوعاً لقياس مدي وجود ممارسات التجنب الضريبي في الشركات وهو معدل الضريبة الفعال (معدل كفاءة الضريبة) Efective Tax Rate (ETR) لأنه يعكس بدقة مدى قيام الشركات بممارسات التجنب الضريبي إستناداً إلى العديد من الدراسات السابقة (Koester et al., 2017; Khurana et al., 2018; Wang et al., 2020; Rahman & Leqi, 2021) وذلك على النحو التالي:

Current ETR $_{it}$ = (Total Tax Expense $_{it}$ – Deferred Tax Expense $_{it}$)/ Pre-Tax Income$_{it}$

حيث أن:

Current ETR $_{it}$: معدل الضريبة الفعال للشركة (i) في الفترة الحالية (t).

Total Tax Expense $_{it}$: إجمالي مصروف ضريبة الدخل للشركة (i) في الفترة الحالية (t).

Deferred Tax Expense $_{it}$: مصروف الضرائب المؤجلة للشركة (i) في الفترة الحالية (t).

Pre-Tax Income $_{it}$: صافي الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في الفترة الحالية (t).

وللحصول على قياس لمستوي التجنب الضريبي يتم مقارنة معدل الضريبة الفعال الحالي مع معدل الضريبة القانوني (STR) Statutory Tax Rate المطبق بالدولة [1] من خلال المعادلة التالية: (معدل الضريبة القانوني (-) معدل الضريبة الفعال الحالي)، حيث أنه كلما انخفض معدل الضريبة الفعال (ETR) عن معدل الضريبة القانوني (STR) كلما دل ذلك على وجود وفورات ضريبية ناتجة عن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي (فودة، 2020؛ عبد الرحيم، 2021).

ب- الفروق الضريبية الدفترية (BTD) BOOK Tax Difference للتحليل <u>الإضافي</u>:

وهو المقياس الثاني الأبرز والذي يقيس ممارسات التجنب الضريبي من خلال الفرق بين صافي الربح المحاسبي (المُعد وفقاً للمعايير المحاسبية) وبين صافي الربح الضريبي (المُعد وفقاً لقانون الضريبة على الدخل)، ويمكن تقدير صافي الربح الضريبي بقسمة مصروف الضرائب الحالي على معدل الضريبة القانوني أو الأسمي على الدخل. وكلما زادت الفروق الضريبية الدفترية كلما زادت احتمالية وجود ممارسات تجنب ضريبي لدى الشركة. ويمكن حساب الفروق الضريبية الدفترية من خلال المعادلة التالية: (Martinez & Ramalho, 2014)

$$BTD = \frac{\text{Accounting Profit Before Tax (-) Taxable Income}}{\text{Total Assets}}$$

حيث أن:

BTD: الفروق الضريبية الدفترية.

[1] يبلغ معدل الضريبة القانوني للدولة ما قيمته 22.5% ابتداءً من عام 2015، وذلك وفقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته.

Accounting Profit Before Tax: صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب.

Taxable Income: صافي الربح الخاضع للضريبية.

Total Assets: إجمالي الأصول.

6-6-5-2 المتغير المستقل: أنماط هيكل الملكية Ownership Styles

سوف يعتمد الباحثان على أربعة أنماط لهيكل الملكية وهي؛ تركز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية. وذلك على النحو التالي:

أ- تركز الملكية (ملكية كبار المساهمين) (CONC)

تشير إلى تركز ملكية أسهم الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، وقد تم قياسها من خلال نسب الأسهم المملوكة لكبار المساهمين الذين يمتلكون 5% فأكثر من رأس مال الشركة إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة (Younas, et al., 2017).

ب- الملكية الإدارية (MANG)

وهي تعني امتلاك الإدارة لجزء من أسهم رأس مال الشركة، وقد تم قياسها بنسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مديرين تنفيذيين أو غير تنفيذيين إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة (Khurana et al., 2018).

جـ- الملكية المؤسسية (INST)

تشير إلى امتلاك المؤسسات المالية لجزء من أسهم رأس مال الشركة، والتي تشمل كلاً من البنوك، شركات التامين، صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد والمعاشات، وغيرها. وقد تم قياسها بنسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات المالية إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة (Nagata & Nguyen, 2017).

د- الملكية العائلية (FAML)

يشير إلى إمتلاك أفراد العائلة لحصة كبيرة من أسهم الشركة، إضافة إلى عملهم كمسئولين أو مديرين بالشركة. وتقاس بنسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة (Hussain et al., 2019).

3-5-6-6 المتغير المعدل: تمثيل المرأة بمجلس الإدارة (Gender)

يشير إلى أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عدد من النساء كمديرات تنفيذيات أو غير تنفيذيات. وتم قياس تمثيل المرأة بمجلس الإدارة بنسبة عدد الأعضاء من النساء بمجلس الإدارة إلي إجمالي عدد أعضاء المجلس. قياساً على (Nadeem et al., 2019; El-feky, 2023).

4-5-6-6 المتغيرات الرقابية

يشمل نموذج الدراسة على مجموعة من المتغيرات الرقابية، والتي اتفقت عليها نتائج العديد من الدراسات السابقة (Park, 2017; Kim & Im, 2017; chytis et al., 2019; Mao, 2019) بأن لها تأثير على ممارسات التجنب الضريبي، ومن المحددات الهامة لها. وفي ضوء ما تم استقرائه منها، يعتقد الباحثان بوجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع محل الدراسة. ومن أهم تلك المتغيرات ما يلي:

- **حجم الشركة (F-SIZE)**

يعبر عن القدرات والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لمنشأة عميل المراجعة وقدرتها علي توليد إيرادات تشغيلية من عملياتها. **ويقاس** باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية قياساً على (Endah & Aurora, 2020) ويكون لدى الشركات كبيرة الحجم قوة اقتصادية وسياسية تفوق الشركات صغيرة الحجم، وبالتالي يتزايد لديها مستوى الاستثمار في أنشطة التخطيط الضريبي بهدف تخفيض معدل الضريبة الفعلي. **وبالتالي من المتوقع** أن يكون لحجم الشركة **تأثير إيجابي** على ممارسات التجنب الضريبي.

- **الرفع المالي (LEV)**

يعبر عن مدي إعتماد الشركة علي الديون أو الأموال المقترضة من الغير في هيكل تمويل أصولها وعملياتها التشغيلية. ونظراً لأن السماح بخصم مصروف الفوائد ضريبياً، قد يسمح للشركات الأعلى رفع مالي بالاستفادة من التمويل بالديون مما يجعلها أقل عرضة للمشاركة في سلوك التجنب الضريبي. **ويقاس** بإجمالي الإلتزامات مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية قياساً على (Mao, 2019; Asiri et al., 2020) **وبالتالي من المتوقع** أن يكون للرفع المالي **تأثير سلبي** على ممارسات التجنب الضريبي.

- **معدل العائد على الأصول (ROA)**

يعبر عن قدرة الشركة على استخدام أصولها في تحقيق الأرباح من خلال الاستخدام الفعال لأصولها. وتعتبر الشركات الأعلى ربحية أكثر عرضة لسداد مقدار ضرائب أعلى مما يدفعها للمشاركة في ممارسات التجنب الضريبي. **ويقاس** بنسبة صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول قياساً على (Lanis et al., 2017; chytis et al., 2019) **وبالتالي من المتوقع** أن يكون لمعدل العائد على الأصول **تأثير ايجابي** على ممارسات التجنب الضريبي.

6-6-6 نماذج الدراسة المستخدمة في اختبار فرضي البحث

قام الباحثان بصياغة معادلات انحدار توضح العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد، وتظهر معادلات الانحدار لإختبار فرضي البحث على النحو التالي:

6-6-6-1 نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H_1)

لإختبار الفرض الأول، والذي يتناول أثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي، تم إستخدام نموذج الانحدار الخطي لمعرفة إتجاه العلاقة ومدى التأثير بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي. **وفيما يلي النموذج المستخدم وتوصيف متغيراته:**

$$TAX\ AVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1\ CONC_{it} + \beta_2\ MANG_{it} + \beta_3\ INST_{it} + \beta_4\ FAML_{it} + \beta_5\ F\text{-}SIZE_{it} + \beta_6\ LEV_{it} + \beta_7\ ROA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

$TAX\ AVOID_{it}$: ممارسات التجنب الضريبي للشركة (i) في السنة (t).

$CONC_{it}$: تركز الملكية للشركة (i) في السنة (t).

$MANG_{it}$: الملكية الادارية للشركة (i) في السنة (t).

$INST_{it}$: الملكية المؤسسية للشركة (i) في السنة (t).

$FAML_{it}$: الملكية العائلية للشركة (i) في السنة (t).

β_0: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1:معامل الإنحدار للمتغير المستقل، والذي يحدد إتجاه العلاقة ويقيس نسبة ما تفسره أنماط هيكل الملكية من التغيرات في ممارسات التجنب الضريبي.

ε_{it}: حد الخطأ العشوائي، ويمثل الجزء من ممارسات التجنب الضريبي والذي يتغير بطريقة عشوائية نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها نموذج الانحدار.

6-6-6-2 نموذج اختبار الفرض الثاني للبحث (H_2)

لإختبار الفرض الثاني، والذي يتناول ما إذا كان التأثير المعنوي لأنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي يختلف باختلاف تمثيل المرأة بمجلس الإدارة. تم صياغة نموذج (2) لاختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وتمثيل المرأة بمجلس الإدارة، والأثر التفاعلي بينهما على ممارسات التجنب الضريبي وذلك كما يلي:

$$TAX\ AVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1\ CONC_{it} + \beta_2\ MANG_{it} + \beta_3\ INST_{it} + \beta_4\ FAML_{it} + \beta_5\ F\text{-}SIZE_{it} + \beta_6\ LEV_{it} + \beta_7\ ROA_{it} + \beta_8\ Gender_{it} + \beta_9\ CONC_{it} * Gender_{it} + \beta_{10}\ MANG_{it} * Gender_{it} + \beta_{10}\ INST_{it} * Gender_{it} + \beta_{11}\ FAML_{it} * Gender_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

$CONC_{it} * Gender_{it}$: تشير إلى **الأثر التفاعلي** بين **تركز الملكية** وتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي.

$MANG_{it} * Gender_{it}$: تشير إلى **الأثر التفاعلي** بين **الملكية الادارية** وتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي.

$INST_{it} * Gender_{it}$: تشير إلى **الأثر التفاعلي** بين **الملكية المؤسسية** وتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي.

$FAML_{it} * Gender_{it}$: تشير إلى **الأثر التفاعلي** بين **الملكية العائلية** وتمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي.

β_1 :B_{11}: تمثل معاملات الانحدار للمتغيرات المُفسرة للدراسة (المُستقلة والمُعدلة والرقابية).

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

6-6-7 أدوات التحليل الإحصائي

اعتمد الباحثان على حزمة البرامج الإحصائية(**SPSS**) الإصدار رقم (24)، لاجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة. وتم استخدام بعض الاختبارات الاحصائية مثل؛ اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطى المتعدد (**Multi-collinearity**)، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ثم عرض **الاحصاءات**

الوصفية لمتغيرات الدراسة، ولاختبار **فرضي البحث** للتحقق من وجود علاقة سببية بين متغيرات البحث الأساسية والتعرف على درجة وطبيعة هذه العلاقة تم استخدام نموذج **الانحدار الخطي المتعدد**، وأخيراً، تم إجراء **تحليل إضافي**، وذلك على النحو التالي:

6-6-7-1 اختبار الإرتباط الخطى المتعدد Multi-Collinearity

اختبر الباحثان مدى وجود **مشكلة الارتباط الخطي المتعدد** بين متغيرات الدراسة المُفسرة (المُستقلة والمُعدلة والرقابية)، باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics، وذلك باستخدام العديد من الاختبارات منها؛ **معامل التباين المسموح به** Tolerance لكل متغير من تلك المتغيرات المُفسرة، ومن ثم إيجاد **معامل تضخم التباين** Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يُعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير التداخل الخطى بين متغيرات الدراسة المُفسرة. فإذا كانت قيمة معامل Tolerance أكبر من 0.1، وقيمة (VIF) أقل من 10، فإن ذلك يعد مبرراً كافياً للحكم على أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من وجود مشكلة الارتباط الخطى المتعدد (حسين 2020).

جدول 2: نتائج اختبار الارتباط الخطى المتعدد

المتغيرات المُفسرة	Collinearity Diagnostics			
	المتغير التابع: ممارسات التجنب الضريبي			
	النموذج التطبيقي الأول		النموذج التطبيقي الثاني	
	VIF	*Tolerance*	*VIF*	*Tolerance*
تركز ملكية CONC	2.524	0.826	2.456	0.782
ملكية ادارية MANG	1.375	0.652	1.257	0.759
ملكية مؤسسية INST	1.346	0.721	1.319	0.732
ملكية عائلية FAML	1.684	0.547	1.563	0.594
F-SIZE	1.487	0.747	1.313	0.742
LEV	1.524	0.581	1.538	0.654
ROA	1.184	0.748	2.161	0.978
تمثيل المرأة Gender			3.125	0.698
CONC * Gender			2.598	0.569
MANG * Gender			2.412	0.826
INST * Gender			1.927	0.594
FAML * Gender			2.205	0.854

يوضح جدول (2) نتائج الاختبار حيث يتضح أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المُفسرة في نموذجي البحث كانت اقل من (10)، وأن قيم معامل التباين المسموح به Tolerance كانت أكبر من 0.1 على مستوى كل المتغيرات، مما يدل على أن جميع المتغيرات المُفسرة يوجد فيما بينها ارتباط ضعيف. ومن ثم فإن النماذج التطبيقية الخطية للدراسة **لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية** أو **مشكلة الأرتباط الخطى المتعدد.**

6-6-7-2 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

من أكثر الاختبارات استخداماً للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء هو اختبار Durbin-Watson، حيث تتمثل هذه المشكلة في أن عنصر الخطأ في فترة زمنية معينة يكون مرتبطاً بعنصر الخطأ في الفترة الزمنية السابقة له. وتتراوح النتيجة المثلى لهذا الاختبار بين (1.5، 2,5)، وهي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (Verbeek, 2017). وتظهر نتائج الاختبار كما بالجدول التالي:

جدول 3: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

نتائج الاختبار	النموذج الأول	النموذج الثاني
Durbin- Watson المحسوبة	**1.842**	**1.961**
القيمة الجدولية العليا (D-W)	**1.827**	**1.895**
أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا (4 – (D – W))	**2.173**	**2.105**

يتضح من جدول(3)أن قيمة Durbin-Watson المحسوبة لنموذجي الإنحدار تبلغ (1.842،1.961) على التوالي، وهذه القيم تقع داخل حدود المدى المثالي حيث كانت جميعها أكبر من 1.5 وأقل من 2.5، كما أنها تقع بين القيم الجدولية العليا وأربعة ناقص القيم الجدولية العليا، **مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.**

6-6-7-3الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

قام الباحثان باحتساب عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة مثل؛ الوسط الحسابي (Mean)، الإنحراف المعياري (Std. Deviation)، الحد الأدنى (Minimum)، الحد الأقصى (Maximum)، ويوضح جدول (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول 4: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات Variables	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الحد الأدنى Minimum	الحد الأقصى Maximum
ممارسات التجنب الضريبي TAX AVOID	0.126	0.074	0.002	0.243
تركز الملكيةCONC	0.324	0.215	0.00	0.721
الملكية الاداريةMANG	0.272	0.196	0.00	0.698
الملكية المؤسسيةINST	0.183	0.245	0.00	0.774
الملكية العائليةFAML	0.146	0.224	0.00	0.662
تمثيل المرأةGender	0.127	0.143	0.00	0.50
حجم الشركةF-SIZE	21.54	1.632	17.46	25.61
الرفع الماليLEV	0.461	0.243	0.03	1.14
العائد على الاصولROA	0.074	0.085	- 0.04	0.42

وبتحليل هذه الإحصاءات إتضح للباحث ما يلي:

- فيما يتعلق **بالمتغير التابع** وهو ممارسات التجنب الضريبي، فقد بلغ متوسط ممارسات التجنب الضريبي لشركات العينة 0.126 ويتراوح مداها بين (0.002)، (0.243) وبإنحراف معياري قدره 0.074. بما يشير إلى عدم وجود تباين كبير بين شركات العينة في ممارسات التجنب الضريبي، وهو ما يعني أن معظم الشركات المصرية تلجأ إلى ممارسات التجنب الضريبي كمحاولة لتخفيض عبء الضريبة المستحقة عليها، بالإضافة إلى أن جزء من عينة الدراسة كان يتضمن شركات حققت خسائر أو كانت تحصل علي إعفاء ضريبي وبالتالي كان معدل الضريبة الفعال لها صفر، مما أدي إلي زيادة ممارسات التجنب الضريبي في عينة الدراسة.
- وفيما يتعلق **بالمتغير المستقل** وهو **أنماط هيكل الملكية**، فقد بلغ **متوسط تركز ملكية** لشركات العينة 0.126 ويتراوح مداه بين (0.00)، (0.721) وبإنحراف معياري قدره 0.215. كما بلغ **متوسط الملكية الادارية** لشركات العينة 0.272 ويتراوح مداها بين(0.00)، (0.698) وبإنحراف معياري قدره 0.196 . بينما بلغ **متوسط الملكية المؤسسية** لشركات العينة 0.183 ويتراوح مداها بين (0.00)، (0.774) وبإنحراف معياري قدره 0.245. وأخيراً بلغ **متوسط الملكية العائلية** لشركات العينة 0.146 ويتراوح مداها بين (0.00)، (0.662) وبإنحراف معياري قدره 0.224.

- وفيما يتعلق **بالمتغير المُعدل** وهو **تمثيل المرأة بمجلس الإدارة**، فقد بلغ متوسط **تمثيل المرأة بمجلس الإدارة** (0.127) ويتراوح مداه بين (0.00)، (0.50) وبإنحراف معياري قدره 0.143. بما يشير إلى التمثيل المنخفض للمرأة بمجلس الإدارة أو فى المناصب الإدارية العليا والرئيسية مما يجعل وجودها غير كافي لإحداث تأثير مناسب على قرارات المجلس، وبشكل لا يتناسب مع التوجه الحالي للدولة نحو زيادة تمكين المرأة بالمناصب الإدارية. كما أن بعض الشركات لا يوجد بها تمثيل للمرأة (الحد الأدني 0%) بينما يوجد تمثيل للمرأة بمجالس إدارة بعض الشركات بنسبة تصل إلى 50% (الحد الأقصى 50%).

- وبالنسبة **للمتغيرات الرقابية**، فقد بلغ متوسط **حجم الشركة** (21.54) ويتراوح مداه بين (17.46)، (25.61) وبإنحراف معيارى قدره 1.632، مما يشير إلى وجود تباين بين شركات العينة بالنسبة لهذ المتغير وبالتالي يتوقع الباحثان أن يكون له تأثير على ممارسات التجنب الضريبي بدرجة أكبر من المتغيرات الرقابية الأخرى. كما بلغ متوسط **الرفع المالي** (0.461) ويتراوح مداها بين (0.03)، (1.14) وبإنحراف معيارى قدره 0.243 بينما بلغ متوسط **معدل العائد على الأصول** (0.074) ويتراوح مداها بين (0.04 −)، (0.42) وبإنحراف معيارى قدره 0.85.

6-6-8 نتائج اختبار فرضي البحث في ظل التحليل الأساسي Fundamental Analysis

تتناول هذه الجزئية؛ نتائج تحليل الإنحدار لاختبار فرضي البحث ذات الصلة بأثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، والأثر المُعدل لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة على هذه العلاقة التأثيرية، وذلك على النحو التالي:

6-6-8-1 نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث (H_1)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود تأثير معنوي لأنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وذلك بالاعتماد على نموذج **الانحدار المتعدد**، وفقاً للمعادلة التالية:

$$TAX\ AVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1\ CONC_{it} + \beta_2\ MANG_{it} + \beta_3\ INST_{it} + \beta_4\ FAML_{it} + \beta_5\ F\text{-}SIZE_{it} + \beta_6\ LEV_{it} + \beta_7\ ROA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

ولاختبار هذا الفرض احصائياً تم تحويله لصيغة **فرض العدم** كالتالي:

H_0: لا توجد علاقة معنوية بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج **اختبار العلاقة محل الفرض الأول للبحث:**

جدول 5: نتيجة اختبار الفرض الاول للبحث (H_1)

Model	B معاملات الانحدار	Std. Error الخطأ المعياري	إحصائية (T)	Sig (T)
Constant	2.285	3.561	2.254	0.034
CONC	- 0.023	0.069	- 1.075	0.027
MANG	0.273	0.216	1.351	0.041
INST	- 0.631	0.184	- 2.147	0.001
FAML	0.129	0.043	1.856	0.037
F-SIZE	0.064	0.032	1.738	0.035
LEV	- 0.028	1.084	- 2.637	0.022
ROA	0.358	0.647	1.146	0.186
R2	0.336			
Adjusted R2	0.318			
إحصائية (F)	18.251			
Sig (F)	0.021			

بالنظر إلى جدول (5)، يتضح من خلال إحصائية **(F)** وجود معنوية للنموذج ككل **(Sig=0.021)** عند مستوي معنوية 5%، وهو ما يشير إلى **صلاحية النموذج لإختبار العلاقة** محل البحث. كما أن **المقدرة التفسيرية للنموذج Adjusted R^2** بلغت **(0.318)**، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية للنموذج (أنماط هيكل الملكية والمتغيرات الرقابية) تفسر **31.8%** من التغيرات في **ممارسات التجنب الضريبي**، وترجع باقي النسبة إلى الخطا العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها هذا النموذج.

وبتحليل **معاملات الانحدار** لأنماط هيكل الملكية، تبين **وجود تأثير سلبي معنوي لتركز الملكية** على ممارسات التجنب الضريبي حيث بلغ معامل الانحدار **(-0.023)** وذلك عند قيمة إحتمالية معنوية قدرها **(0.027)**. وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Annuar et al., 2014; Huang et al., 2016; Farooq & Zaher, 2020). **وذلك إستناداً إلى أنه في حالة تركز الملكية في يد كبار المساهمين يجعلهم يراقبون الإدارة ويقلل من حوافزها ودوافعها تجاه السلوك الانتهازي والتي منها سلوك التجنب الضريبي.** وعليه فقد **تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (H_{1a})** القائل **بوجود تأثير معنوي لتركز الملكية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

كما أشارت معاملات الانحدار إلى **وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية الإدارية** على ممارسات التجنب الضريبي بمقدار **(0.273)** وذلك عند قيمة إحتمالية معنوية قدرها **(0.041)**. وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Park et al. 2016; Salaudeen & Ejeh, 2018; Ratnawati et al., 2018; Huang & Zhang, 2020) وذلك إستناداً إلى أن الملكية الإدارية تُعد مصدراً من مصادر النفوذ والسلطة للمديرين التنفيذيين، وهو ما يدفعهم إلى تحويل موارد المنشأة لتحقيق منفعتهم الشخصية مما يُزيد من احتمالية ممارسة السلوك الانتهازي كتبني أنشطة التجنب الضريبي لتحقيق الاستفادة الذاتية. وعليه فقد **تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (H_{1b})**، القائل **بوجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

هذا بالإضافة إلى **وجود تأثير سلبي معنوي للملكية المؤسسية** على ممارسات التجنب الضريبي حيث بلغ معامل الانحدار **(0.631−)** وذلك عند قيمة إحتمالية معنوية قدرها **(0.001)**. وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Richardson et al., 2016; Jamei, 2017; Nugroho & Agustia, 2018;Tanko, 2020) **وذلك إستناداً إلى** أن وجود المؤسسات المالية فى هيكل الملكية يزيد من فعالية الرقابة التى تمارسها تلك المؤسسات على إدارة المنشأة، وبالتالى الحد من التجاوزات بما يخفض من مشاكل الوكالة. حيث أن الملكية المؤسسية ومن خلال رقابتها الفعالة وبما تمتلكه من أليات حوكمة شركات قوية متمثلة فى رقابة مجلس الإدارة تؤدي إلى تخفيض ممارسات التجنب الضريبى. وعليه فقد **تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (H_{1c})**، القائل **بوجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

وأخيراً، أشارت معاملات الانحدار إلى **وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية العائلية** على ممارسات التجنب الضريبي حيث بلغ معامل الانحدار **(0.129)** وذلك عند قيمة إحتمالية معنوية قدرها **(0.037)**. وهو **ما يتفق** مع نتائج دراسات (Gaaya et al., 2017; Guenther et al., 2017; Robert et al., 2018) وذلك إستناداً إلى وجود علاقات مشتركة بين المديرين والعائلة المسيطرة قد يخلق الدافع لدى إدارة المنشأة لاستخدام ممارسات التجنب الضريبي في سبيل تحقيق وفورات ضريبية. كما تزداد حدة التعارض في المصالح بين العائلة المسيطرة وصغار المساهمين، مما يدفع الملاك المسيطرون إلى القيام بمعاملات وصفقات واتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة صغار المساهمين. **وعليه فقد تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (H_{1d})**، القائل **بوجود تأثير معنوي للملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

كما تضمن نموذج الدراسة عدد من **المتغيرات الرقابية** وهم؛ حجم الشركة، الرفع المالي، معدل العائد على الأصول. والتي تمثل بعض من محددات ممارسات التجنب الضريبي. وجاءت النتائج لتشير إلى

وجود تأثير **إيجابي معنوي** بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغ معامل الانحدار (0.064) بقيمة احتمالية معنوية (0.035)، **بما يشير** إلى أن الشركات الأكبر حجماً لديها قوة اقتصادية وسياسية ويتزايد لديها مستوى الاستثمار في أنشطة التخطيط الضريبي بهدف تخفيض معدل الضريبة الفعلي، وبالتالي تميل إلي القيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية أو تدفقات نقدية موجبة يمكن إستغلالها في تعظيم قيمة الشركة. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير **سلبي معنوي** بين **الرفع المالي** وممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغ معامل الانحدار (**0.028**−) بقيمة احتمالية **معنوية** (0.022). كما أوضحت النتائج وجود تأثير **إيجابي غير معنوي** بين **معدل العائد على الأصول** وممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغ معامل الانحدار (0.358) بقيمة احتمالية **غير** معنوية (0.186). **ويخلص الباحثان** إلى اتفاق غالبية نتائج اختبارات المتغيرات الرقابية مع ماتوقعه الباحثان ومع غالبية الدراسات السابقة.

6-6-8-2 نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H_2)

إستهدف هذا الفرض إختبار مدى **اختلاف** التأثير المعنوي لأنماط هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **باختلاف تمثيل المرأة بمجلس الإدارة**. ولاختبار هذا الفرض قام الباحثان **بإعادة تشغيل** نموذج الانحدار **بعد إدراج متغير تمثيل المرأة بمجلس الإدارة،** بالإضافة الى إدراج متغيرات أخرى تمثل **الأثر التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وأنماط هيكل الملكية**. وللتحقق من وجود تأثير **لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة** على العلاقة الرئيسية تم الاعتماد على نموذج **الانحدار المتعدد،** وفقاً للمعادلة التالية:

$$\mathbf{TAX\ AVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1\ CONC_{it} + \beta_2\ MANG_{it} + \beta_3\ INST_{it} + \beta_4\ FAML_{it} + \beta_5\ F\text{-}SIZE_{it} + \beta_6\ LEV_{it} + \beta_7\ ROA_{it} + \beta_8\ Gender_{it} + \beta_9\ CONC_{it} * Gender_{it} + \beta_{10}\ MANG_{it} * Gender_{it} + \beta_{10}\ INST_{it} * Gender_{it} + \beta_{11}\ FAML_{it} * Gender_{it} + \varepsilon_{it}} \quad \mathbf{(2)}$$

ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم تحويله لصيغة **فرض العدم** كالتالي:

H_0: لا يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج **اختبار العلاقة محل الفرض الثاني للبحث:**

جدول 6: نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H_2)

Model	B معاملات الانحدار	Std. Error الخطأ المعياري	إحصائية (T)	Sig (T)
Constant	2.261	3.427	2.239	0.042
CONC	- 0.021	0.058	- 1.061	0.023
MANG	0.264	0.224	1.358	0.037
INST	- 0.548	0.137	- 2.115	0.002
FAML	0.132	0.041	1.874	0.029
Gender	- 0.016	0.748	- 1.824	0.038
CONC * Gender	- 0.029	0.356	- 1.465	0.027
MANG * Gender	0.118	0.443	1.518	0.146
INST * Gender	- 0.342	0.398	- 1.961	0.018
FAML * Gender	0.236	0.079	1.872	0.238
F-SIZE	0.075	0.041	1.653	0.031
LEV	- 0.036	1.076	- 2.725	0.029
ROA	0.402	0.568	1.216	0.213
R2	0.362			
Adjusted R2	0.334			
إحصائية (F)	19.751			
Sig (F)	0.018			

بالنظر إلى جدول **(6)** يتضح من خلال إحصائية **(F)** وجود **معنوية للنموذج** ككل **(Sig= 0.018)** عند مستوي معنوية 5%، وهو ما يشير إلى أن **النموذج معنوي** ويمكنه تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع **حتى بعد ادخال المتغير المُعدل** وتأثيره التفاعلي مع المتغير المستقل. كما تشير النتائج أيضاً إلى **زيادة المقدرة التفسيرية** للنموذج Adjusted R2 مقارنةً بجدول (6) من **(0.318)** إلى **(0.334)**. وهو ما يشير إلى أن **33.4%** من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (أنماط هيكل الملكية)، والمتغير المُعدل (تمثيل المرأة

بمجلس الإدارة) وباقي التغيرات وقدرها 66.6% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير والمتغيرات التفسيرية الأخرى التي لا يتضمنها النموذج.

وفيما يتعلق بتأثير تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي، أشارت **معاملات الإنحدار** إلى أن متغير تمثيل المرأة بمجلس الإدارة له **تأثير سلبي معنوي** على ممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغ معامل الانحدار (**0.016 –**) وبقيمة احتمالية معنوية (**sig= 0.038**). **وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة** (Francis et al., 2014; Richardson et al., 2016; Lanis et al., 2017)، **وهي نتيجة منطقية،** حيث أن المرأة أكثر نفوراً من المخاطر ولديها معايير أخلاقية أعلى، وبالتالي تميل إلى تخفيض الممارسات الإنتهازية للإدارة وزيادة مستوي الإمتثال للقوانين الضريبية مما ينعكس سلباً على ممارسات التجنب الضريبي.

كما أن **المتغير التفاعلي** لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة **وكل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية** له **تأثير سلبي معنوي** على ممارسات التجنب الضريبي. حيث بلغت معاملات الانحدار (**0.029 –**)، (**0.342 –**) وبقيم احتمالية **معنوية** قدرها **(0.027)**، **(0.018)** على التوالي. وهو ما يشير إلى **زيادة قوة التأثير السلبي** لكل من **تركز الملكية، الملكية المؤسسية** على ممارسات التجنب الضريبي بصورة معنوية للشركات ذات نسبة التمثيل النسائي المرتفعة.

بينما **المتغير التفاعلي** لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وكل من **الملكية الإدارية، الملكية العائلية** له **تأثير إيجابي غير معنوي** على ممارسات التجنب الضريبي. حيث بلغت معاملات الانحدار (**0.118**)، (**0.236**) وبقيم احتمالية **غير معنوية** قدرها **(0.146)**، **(0.238)** على التوالي. وهو ما يشير إلى أن الأثر التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وكل من **الملكية الإدارية، الملكية العائلية لا يرتبط بعلاقة معنوية** مع ممارسات التجنب الضريبي للشركات ذات نسبة التمثيل النسائي المرتفعة.

ويرجع الباحثان عدم معنوية الأثر التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة في ظل كل من الملكية الإدارية، الملكية العائلية إلى التمثيل المنخفض للمرأة في مجلس الإدارة أو في المناصب الإدارية العليا مما يجعل وجودها غير كافي لإحداث تأثير مناسب على قرارات المجلس للحد من ممارسات التجنب الضريبي.

لذا تم **رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (H_2) جزئياً**، القائل "**يؤثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية**"، ومن ثم **قبول الفرض الثاني للبحث جزئياً (H_2)**.

وفيما يتعلق بتأثير **المتغيرات الرقابية؛** لم تختلف النتائج عن النموذج الأول، فقد أشارت النتائج إلى وجود **تأثير إيجابي معنوي** لحجم الشركة على ممارسات التجنب الضريبي، ووجود **تأثير سلبي معنوي** لمتغير

الرفع المالي على ممارسات التجنب الضريبي، فقد كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذان المتغيران أقل من 5%. بينما **لا يوجد تأثير معنوي** لمعدل العائد على الأصول على ممارسات التجنب الضريبي، فقد كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذا المتغير أكبر من 5%. ويخلص الباحثان إلى اتفاق غالبية نتائج اختبارات المتغيرات الرقابية مع ماتوقعه الباحثان ومع غالبية الدراسات السابقة.

6-6-9 التحليلات الأخرى: Other Analytics

تعتبر أحد الأساليب المستخدمة لإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، ومعالجة أي خلل بنموذج البحث الأساسي، إن وجد. فهو يمثل منهجية **لإعادة اختبار** العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي. ويمثل **تحليل الحساسية Sensitivity Analysis** أحد الأساليب المستخدمة لتقييم مدى قوة النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي. ولذلك قام الباحثان **بتغيير طريقة قياس المتغيرات**، وتحديداً **تغيير طريقة قياس المتغير التابع والمتعلق بممارسات التجنب الضريبي**، والتي تم قياسه وفقاً للتحليل الأساسي باستخدام **طريقة معدل الضريبة الفعال الحالي (ETR)**. أما لغرض **تحليل الحساسية** فقد تم قياس ممارسات التجنب الضريبي بطريقة **الفروق الضريبية الدفترية (BTD)** قياساً على (Khurana et al., 2018; Wang et al., 2020) وقد تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار رقم (1) مع تغيير طريقة قياس المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) مع إستمرار قياس المتغير المستقل (أنماط هيكل الملكية) بنفس طريقة القياس المستخدمة في التحليل الأساسي.

جدول 7: نتائج تحليل الانحدار فى ظل النموذج البديل، مقارنةً بالنموذج الأساسي

	في ظل التحليل الأساسي معدل الضريبة الفعال الحالي (ETR)			في ظل تحليل الحساسية الفروق الضريبية الدفترية (BTD)		
	B	(T)	Sig (T)	B	(T)	Sig (T)
Constant	2.285	2.254	0.034	1.346	2.215	0.046
CONC	− 0.023	− 1.075	0.027	− 0.124	− 2.625	0.035
MANG	0.273	1.351	0.041	0.329	1.654	0.048
INST	− 0.631	− 2.147	0.001	− 0.534	− 2.236	0.013
FAML	0.129	1.856	0.037	0.215	1.852	0.039
F-SIZE	0.064	1.738	0.035	0.052	1.948	0.026
LEV	− 0.028	− 2.637	0.022	− 0.036	− 2.548	0.037
ROA	0.358	1.146	0.186	0469	1.264	0.138
R2	0.336			0.295		
Adj R^2	0.318			0.274		
إحصائية (F)	18.251			21.317		
Sig (F)	0.021			0.035		

يتضح من الجدول رقم (7) **انخفاض** المقدرة التفسيرية للنموذج (R^2 المُعدلة) من **(31.8 %)** في ظل النموذج الأساسي {جدول رقم (5)} إلى **(27.4%)** في ظل النموذج البديل. كما تبين أن تغيير طريقة قياس المتغير التابع (ممارسات التجنب الضريبي) من معدل الضريبة الفعال الحالي إلى الفروق الضريبية الدفترية لم يؤدي إلى نتائج مختلفة عند اختبار الفرض الأول للبحث. حيث ظلت هناك علاقة **سلبية معنوية** بين كل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغت **معاملات الانحدار (0.124 –)، (0.534 –)** بقيمة إحتمالية **معنوية (0.035)، (0.013)** على التوالي. ووجود علاقة **إيجابية معنوية** بين كل من الملكية الإدارية، الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي، حيث بلغت **معاملات الانحدار (0.329)، (0.215)** بقيمة إحتمالية **معنوية (0.048)، (0.039)** على التوالي. مما يدعم النتائج الرئيسية للدراسة.

6-7 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الأثر المُعدل لتمثيل النساء بمجلس الإدارة لتلك العلاقة الرئيسية.

ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي وذلك على النحو التالي:

- **توصل الباحثان فى ظل التحليل الأساسى؛** إلى وجود **تأثير سلبي معنوي لتركز الملكية** على ممارسات التجنب الضريبي. وذلك إستناداً إلى أنه في حالة تركز الملكية في يد كبار المساهمين يجعلهم يراقبون الإدارة ويقلل من حوافزها ودوافعها تجاه السلوك الانتهازي والتي منها سلوك التجنب الضريبي. بالإضافة إلى وجود **تأثير إيجابي معنوي للملكية الإدارية** على ممارسات التجنب الضريبي. وذلك إستناداً إلى أن الملكية الإدارية تُعد مصدراً من مصادر النفوذ والسلطة للمديرين التنفيذيين، وهو ما يدفعهم إلى تحويل موارد المنشأة لتحقيق منفعتهم الشخصية، مما يُزيد من احتمالية ممارسة السلوك الانتهازي كتبني أنشطة التجنب الضريبي لتحقيق الاستفادة الذاتية.
- كما توصل إلى وجود **تأثير سلبي معنوي للملكية المؤسسية** على ممارسات التجنب الضريبي. وذلك إستناداً إلى أن الملكية المؤسسية ومن خلال رقابتها الفعالة وبما تمتلكه من ألليات حوكمة شركات قوية متمثلة فى رقابة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة تؤدي إلى تخفيض ممارسات التجنب الضريبى. أضف إلى ذلك وجود تأثير **إيجابي معنوي للملكية العائلية** على ممارسات التجنب الضريبي. وذلك إستناداً إلى أن وجود علاقات مشتركة بين المديرين والعائلة المسيطرة قد يخلق الدافع لدى الإدارة لاستخدام

ممارسات التجنب الضريبي من خلال ممارسة النفوذ في مصادرة حقوق ومصالح الأقليات من حملة الأسهم في سبيل تحقيق وفورات ضريبية.

- كما تشير النتائج إلى أن تمثيل المرأة بمجلس الإدارة له تأثير سلبي معنوي على ممارسات التجنب الضريبي. حيث أن المرأة أكثر نفوراً من المخاطر ولديها معايير أخلاقية أعلى، وبالتالي تميل إلى تخفيض الممارسات الإنتهازية للإدارة وزيادة مستوي الإمتثال للقوانين الضريبية مما ينعكس سلباً على ممارسات التجنب الضريبي.
- كما أن المتغير التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وكل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية له تأثير سلبي معنوي على ممارسات التجنب الضريبي. بينما المتغير التفاعلي لتمثيل المرأة بمجلس الإدارة وكل من الملكية الإدارية، الملكية العائلية له تأثير إيجابي غير معنوي على ممارسات التجنب الضريبي. وأرجع الباحثان ذلك إلى التمثيل المنخفض للمرأة بمجلس الإدارة أو في المناصب الإدارية العليا والرئيسية مما يجعل وجودها غير كافي لإحداث تأثير مناسب على قرارات مجلس الإدارة للحد من ممارسات التجنب الضريبي.
- وأخيراً؛ أشارت نتائج الدراسة إلى معنوية تأثير كل من؛ حجم الشركة، الرفع المالي، كل على حده، كمتغيرات رقابية، على ممارسات التجنب الضريبي، وعدم معنوية تأثير معدل العائد على الأصول.
- **كما أظهرت نتائج التحليل الاضافي،** وعند إجراء **تحليل الحساسية** من خلال **تغيير طريقة قياس المتغير التابع** وهو ممارسات التجنب الضريبي من **معدل الضريبة الفعال الحالي إلى الفروق الضريبية الدفترية** على وجود تأثير **سلبي معنوي** لكل من تركز الملكية، الملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي. ووجود تأثير **إيجابي معنوي** لكل من الملكية الإدارية، الملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي، مما يدعم النتائج التي تم التوصل إليها في مرحلة التحليل الأساسي للبحث.

وفي ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، وفي ضوء حدوده يُوصي الباحثان بما يلي:

- **ضرورة قيام الإدارة الضريبية** بإعادة النظر في القانون الضريبي المصري، وإصدار التشريعات واللوائح اللازمة للحد من ممارسات التجنب الضريبي، ووضع عقوبات وغرامات حال تجاوزها حد معين. مع مراعاة أن يتم صياغة القوانين الضريبية بدقة عالية بهدف تخفيض الثغرات والتعارضات التي يمكن استغلالها في القيام بممارسات التجنب الضريبي، مع تقنين الامتيازات الضريبية الممنوحة للمناطق الحرة والإعفاءات الضريبية الممنوحة لقطاعات معينة، والتي يتم استغلالها في القيام بممارسات التجنب الضريبي.

- **ضرورة قيام المشرع الضريبي** بتحديد حالات التجنب الضريبى والتهرب الضريبى بدقة فى اللائحة التنفيذية للقانون الضريبى وتحديثها بإستمرار وفقاً للتطورات فى بيئة الأعمال المصرية، مما يؤدى تحسين مستوى الالتزام الضريبى للشركات، وزيادة الحصيلة الضريبية للدولة. هذا بالإضافة إلى زيادة حجم العقوبات والغرامات المفروضة على المنشآت المتورطة في ممارسات التجنب الضريبي التعسفي بصورة متكررة، ومعاقبة المحاسبين القانونين الذين يساعدون الممولين على القيام بهذه الممارسات.
- **ضرورة قيام الإدارة الضريبية** بعقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل حول مفهوم التجنب الضريبي وآلياته والأضرار المترتبة عليه بالرغم من كونه نشاطاً مشروعاً إلا انه قد يتسبب في خسارة الدولة لمبالغ كبيرة من حصيلتها الضريبية، بالإضافة إلى زيادة احتمالية فقدان الشركة لشرعيتها وسمعتها داخل المجتمع بسبب تلك الممارسات.
- **ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية** بزيادة نسبة تمثيل المرأة بمجلس الإدارة وعدم الإكتفاء فقط بمشاركتها الرمزية، مع تحديد شروط ومواصفات العنصر النسائى الذى يجب أن يشارك في عضوية مجلس الادارة، فليس المطلوب فقط إشراك العنصر النسائي لتحقيق متطلبات القيد في البورصة، ولكن استخدام الكفاءات وأصحاب المهارات الخاصة منهم بما يضمن تقلدهم المناصب الإدارية العليا داخل الشركة والتأثير على سلوكيات المجلس وقراراته.
- **ضرورة قيام وسائل الإعلام المختلفة** بتعزيز الوعى لدى الشركات بأهمية الضرائب فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وأن سداد الضرائب هو جزء من مسئوليتها الاجتماعية، وأن الشركات التي تمارس التجنب الضريبي خاصةً الانتهازي منه هي شركات غير مسئولة اجتماعياً وممارساتها غير أخلاقية تجاه المجتمع.

وأخيراً، يعتقد الباحثان بأهمية إتجاه البحث المحاسبي فى مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية ذات الصلة:

- أثر تمثيل المرأة بمجلس الادارة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وخطر إنهيار أسعار الأسهم.
- الدور المعدل لتنوع مجلس الإدارة على العلاقة بين إستراتيجية أعمال الشركة وممارسات التجنب الضريبي.
- أثر الممارسات القياسية لحوكمة الشركات على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية فى بيئة الأعمال المصرية.

- أثر تمثيل المرأة بمجلس الادارة على العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وممارسات التجنب الضريبي.
- أثر قابلية التقارير المالية للقراءة على ممارسات التجنب الضريبي.
- أثر تمثيل المرأة بمجلس الإدارة على تخفيض مخاطر الشركة والحد من السلوك الإنتهازي للإدارة.
- أثر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المصرية.

المراجع

أولاً: الإصدارات والقرارات

الدليل المصري لحوكمة الشركات (2016). الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث بتاريخ 26 يوليو 2016.

الدستور المصري (2014). متاح على موقع الهيئة العامة للاستعلامات من خلال الرابط التالي https://www.sis.gov.eg/section/10/7482?lang=ar

قانون رقم (91) لسنة (2005)، بإصدار قانون الضريبة على الدخل، الجريدة الرسمية، العدد (23) تابع.

قانون رقم (53) لسنة (2014)، بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005 وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم (111) لسنة 1980، الجريدة الرسمية، العدد (25) مكرر (أ).

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (123) لسنة (2019)، متاح على: http://www.fra.gov.eg.

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (124) لسنة (2019)، متاح على: http://www.fra.gov.eg.

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (109) لسنة (2021)، متاح على: http://www.fra.gov.eg.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

الاسداوي، مصطفى السيد مصطفى على؛ سليم، أيمن عطوة عزاز (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التجنب الضريبي: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 3(2)، 76 – 125.

الباز، ماجد مصطفى علي (2021). أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 3(1)، 541-602.

الركايبي، محمد عبد السلام (2022). أثر أنماط هيكل الملكية على سلوك التجنب الضريبي– دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1)، 463-512.

السمادوني، حمادة فتح الله (2020). **أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية – دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

السواح، تامر ابراهيم (2022). علاقة التحفظ المحاسبي وغموض القوائم المالية بالتجنب الضريبي في ظل الدور المعدل للمسئولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(2)، 193-306.

الطحان، إبراهيم محمد؛ نخال، أيمن محمد صبري (2020). أثر تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية. **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة**، جامعة كفر الشيخ، 6(10)، 553-589.

النجار، سامح محمد أمين (2020). دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2(1)، 846-931.

أمين، عصام حمدي مصطفي(2022). الدور المعدل لجودة التقارير المالية على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والتجنب الضريبي دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(2)، 137- 192.

حسين، علاء على أحمد (2020). تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسئولية الاجتماعية، ممارسات التجنب الضريبي وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(1)، 208-275.

عبد الرحيم، رضا محمود محمد (2021). دراسة واختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX 30، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 3(3)، 302-362.

عبيد، إبراهيم السيد (2010). "دور المستثمر المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية. **مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود**، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد العشرون.

فودة، السيد أحمد محمود (2020). الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والاحتفاظ بالنقدية – دراسة اختبارية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(2)، 172-87.

محمد، عمرو محمد خميس (2021). دراسة واختبار أثر مشاركة المرأة بمجالس إدارات الشركات المقية بالبورصة المصرية على العلاقة بين القدرة الإدارية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 5(1)، 1295 - 1366.

محمد، محمد محمود؛ بغدادى، أحمد بغدادي أحمد (2019). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(3)، 787- 848.

محمود، عمرو السيد زكي (2017). دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية فى مصر، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 12(1)، 307- 361.

مرقص، فوزي عبد الباقي (2022). العلاقة بين التجنب الضريبي وتكلفة رأس المال– دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 4(2)،347-399.

موسى، بوسي حمدي حسن (2020). أثر الآليات الداخلية للحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصري، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**،(3)4، 1- 70.

يوسف، أيمن يوسف محمود (2019). أثر تركز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(4)، 398- 468.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdelfattah, T., & Aboud, A., (2020) Tax avoidance, corporate governance, and corporate social responsibility: The case of the Egyptian capital market. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,* 38, 100304.

Abdioglu, N., (2016). "Managerial. Ownership and Corporate Cash Holdings: Insights from an Emerging Market", *Business and Economics Research Journal*, 7(2), 29-41.

Alkurdi, A., and Mardini, G., (2020). The Impact of Ownership Structure and the Board of Directors' Composition on Tax Avoidance Strategies: Empirical Evidence from Jordan. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 18(4), 795-812.

Alves, S. 2012. Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Austral.asian Accounting Business and Finance Journal.* 6 (1), 57-74.

Annuar, H.A., Salihu, I.A. & Sheikh Obid, S.N. (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effect, Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164,150-160.

Armstrong, C., J. L. Blouin, & A. D. Jagolinzer. (2015). Corporate governance, incentives, and tax avoidance. *Journal of Accounting and Economics* 60,1–17.

Asiri, M., Al-Hadi, A., Taylor, G., & Duong, L. (2020). Is corporate tax avoidance associated with investment efficiency? *The North American Journal of Economics and Finance,* 52, 101-143.

Barker, J., Asare, K. & Brickman, S. (2017). Transfer Pricing As a Vehicle in Corporate Tax Avoidance, *Journal of Applied Business Research,* 33(1), 9-16.

Benjamin, S. & Biswas, P. (2019). Board gender composition, dividend policy and COD: the implications of CEO duality', *Accounting Research Journal*, 32(3),454-476.

Bilicka, K., Qi, Y., Shang, D. (2022). Tax Avoidance Regulations and Stock Market Responses, Paper presented at 76 the Annual Congress of the *International Institute of Public Finance* (IIPF 2020), Reykjavík, Iceland.

Bird, R., & Davis-Nozemack, K. (2018). Tax avoidance as a sustainability problem. *Journal of Business Ethics,* 151(4), 1009-1025.

Biswas, P. K., Chapple, L., Roberts, H., & Stainback, K. (2023). Board gender diversity and women in senior management. *Journal of Business Ethics,* 182(1), 177-198.

Boussaidi, A., & Hamed-Sidhom, M. (2021). Board's characteristics, ownership's nature and corporate tax aggressiveness: new evidence from the Tunisian context. *Euro Med Journal of Business,* 16(4), 487-511.

Barros, V. & Sarmento, J.M., (2020). Board Meeting Attendance and Corporate Tax Avoidance: Evidence from the UK. *Business Perspectives and Research*, 8(1), 51-66.

Bradshaw, M., Liao, G. & Ma., M., (2016). Ownership structure and tax avoidance: Evidence from agency costs of state ownership in China. *Available at SSRN*, 2239837.

Budiana, E., & Kusuma, H. (2022). The Relationship between Gender Diversity and Tax Avoidance Practices. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 11(8), 241-250.

Carter, D. A., D'Souza, F., Simkins, B. J., & Simpson, W. G. (2010). The Gender and Ethnic Diversity of US Boards and Board Committees and Firm Financial Performance. *Corporate Governance: An International Review*, 18(5), 396–414.

Chang, M. L., Huang, D. F., Ting, C. C., & Chang, H. S. (2019). Gender, political connection, and tax avoidance in China. Theoretical Economics Letters, 9(8), 2839-2863.

Chen, L. H., Gramlich, J., & Houser, K. A. (2019). The effects of board gender diversity on a firm's risk strategies. *Accounting & Finance*. 59(2), 991-1031.

Chizema, A., Kamuriwo, D. S., & Shinozawa, Y. (2015). Women on corporate boards around the world: Triggers and barriers. *The Leadership Quarterly*, 26(6), 1051-1065.

Chytis, E., Tasios, S., Georgopoulos, I., & Hortis, Z. (2019). The relationship between tax avoidance, company characteristics and corporate governance: Evidence from Greece. *Corporate Ownership and Control*, 16(4), 77-86.

Cortellese, F. (2022). Does the Gender Composition of the Board of Directors have any effect on Tax Aggressiveness in Western Countries? *Economics and Sociology*, 15(1), 11-22.

Dakhli, A., (2022). Do Women on Corporate Boardrooms have an Impact on Tax Avoidance? The Mediating Role of Corporate Social Responsibility. Corporate Governance: *The international journal of business in society*, 22(4),821-845.

----------, (2021). The impact of ownership structure on corporate tax avoidance with corporate social responsibility as mediating variable. *Journal of Financial Crime*, 29(3), 836-852.

Desai, M., & Dharmapala, D. (2009). Corporate Tax Avoidance and Firm Value. *The review of Economics and Statistics*, 91(3), 537-546.

Dhawan, A., Ma, L., & Kim, M. (2020). "Effect of corporate tax avoidance activities on firm bankruptcy risk", *Journal of Contemporary Accounting and Economics,* 16 (2), 1-23.

Edwards, A., Schwab, C, & Shevlin, T. (2016). "Financial Constraints and Cash Tax Saving", *the Accounting Review*, 91 (3), 859 – 881.

Endah , E., Aurora, A. (2020). The Impact Analysis of owner, Return on Asset, Leverage and Firm Size to Tax Avoidance, *Journal Akuntansi*, 12 (2), 256 - 264.

El-feky, M. I. (2023). Board Gender Diversity and Firm's Financial Performance: Further Evidence from an Emerging Capital Market. *Journal of Business and Environmental Sciences* 2(1), 42-65.

Fan, Y., Jiang, Y., Zhang, X., & Zhou, Y. (2019). Women on boards and bank earnings management: From zero to hero. *Journal of Banking & Finance*, 107, 105607.

Faris, A. H., & Saleem, A. D. (2021). The effect of gender diversity of board directors and accounting conservatism on firm value. *Journal of Economics and Administrative Sciences,* 27(127), 285-306.

Farooq, O., & Abdel Zaher, A. 2020. Ownership Structure and Tax Avoidance: Evidence from Indian SMEs. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 23(2), 2050012.

Francis, B. B., Hasan, I., Wu, Q., & Yan, M. (2014). Is female CFOs less tax aggressive? Evidence from tax aggressiveness. *The Journal of the American Taxation Association*, 36(2),171-202.

Gaaya, S., Lakhal, N., & Lakhal, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. *Managerial Auditing Journal,* 32(7), 731-744.

Garcia-Sanchez, I. M., Martínez-Ferrero, J., & García-Meca, E. (2017). Gender Diversity, Financial. Expertise and its Effects on Accounting Quality. *Management Decision*, 55(2),347-382.

Garg, M., Khedmati, M., Meng, F., & Thoradeniya, P. (2022). Tax avoidance and stock price crash risk: mitigating role of managerial ability. *International Journal of Managerial Finance,* 1743-9132.

Goel, S., & Kapoor, N. (2021). Is Earnings Management related to Board Independence and Gender Diversity? Sector-wise Evidence from India. *International Journal of Disclosure and Governance*, 32(1), 1-11.

Guenther, D. A., Matsunaga, S. R., & Williams, B. M. (2017). Is tax avoidance related to firm risk? *The Accounting Review*, 92(1), 115-136.

Gull, A. A. (2018). Gender-diverse boards and financial statements quality: the role of female directors' attributes. *Doctora, Comue Universite Bretagne Loire.*

Gulzar, M., Cherian, J., Sial, M., Badulescu, A., Thu, P., Badulescu, D., & Khuong, N. (2018). Does corporate social responsibility influence corporate tax avoidance of Chinese listed companies? *Sustainability,* 10(12), 4549.

Ha, N., M, Trang, P., T., & Vuong, M., P. (2022). Relationship between tax avoidance and institutional ownership over business cost of debt, *Cogent Economics & Finance*, 10, 1-12.

Handayani, Y. D., & Ibrani, E. Y. (2019). Corporate governance, share ownership structure and tax avoidance, *International Journal of Commerce and Finance*, 5(2), 120-127.

Hanlon, M., & S. Heitzman. (2010). "A Review of Tax Research." *Journal of Accounting and Economics*. 50 (2–3), 127–178.

Hendrani, A., Hasibuan, N. U., & Septyanto, D. (2020). The effect of the ROA, audit committee, and the company size on tax avoidance (metal and the like) listed on Indonesia stock exchange period 2014-2018. *Prosiding ICSMR*, 1(1), 85-101.

Hoseini, M., & Safari Gerayli, M. (2018). The presence of women on the board and tax avoidance: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Finance & Managerial Accounting*, 3(9), 53-62.

Hoseini, M., Gerayli, M. S., & Valiyan, H. (2019). Demographic characteristics of the board of directors' structure and tax avoidance. *International Journal of Social Economics.* 46(2),199-212.

Huang, H. & Zhang, W. (2020). Financial expertise and corporate tax avoidance. Asia-Pacific *Journal. of Accounting & Economics*, 27(3),312-326.

Hussain, H.I., Ali, A., Thaker, H.T., & Ali. M. (2019). Firm Performance and Family Related Directors: Empirical Evidence from an Emerging Market, *Contemporary Economics*,13(2),187-204.

Inger, K. K. (2014). Relative valuation of alternative methods of tax avoidance. *The Journal of the American Taxation Association*, 36(1), 27-55.

Inger, K., M., Meckfessel, M., Zhou, & W., Fan. (2018). an Examination of the Impact of Tax Avoidance on the Readability of Tax Footnotes, *the Journal of The American Taxation Association*, 40(1), 1-29.

Jamei, R. (2017). Tax Avoidance and Corporate Governance Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues,* 7(4), 638-644.

Jarboui, A., Saad, M. K. B., & Riguen, R. (2020). Tax avoidance: do board gender diversity and sustainability performance make a difference? *Journal of Financial Crime*, 27(4), 1389-140.

Jiang, Y., Zheng, H. & Wang, R. (2021). The effect of institutional ownership on listed companies' tax avoidance strategies, *Applied Economics*, 53(8), 880-896.

Joshua, E., & Okafor, C. (2019). "Corporate Tax Avoidance: Review of Measures and Prospects, *International Journal of Accounting and Finance (IJAF)*, 8(2),21-42.

Karlberg, M. (2020). "The Effects of CSR and Female Presence in Corporate Governance on Firm Tax Avoidance". Honors Theses and Capstones. https://scholars.unh.edu/honors/489, 1-27.

Khan, M., Srinivasan, S. & Tan, L., (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: New evidence. *The Accounting Review*, 92(2), 101-122.

Khan, F. & Nouman, M.(2017). 'Does Ownership Structure Affect Firm's Performance?Empirical Evidence from Pakistan', *Pakistan Business Review*, 19 (1), 1-23.

Khaoula, F., & Moez, D. (2019). The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. *Borsa Istanbul Review*, 19(4), 331-343.

Khuong, N. V., Liem, N. T., Thu, P. A., & Khanh, T. H. T. (2020). Does corporate tax avoidance explain firm performance? Evidence from an emerging economy. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1780101.

Khurana, I. K., Moser, W. J., & Raman, K. K. (2018). Tax avoidance, managerial ability, and investment efficiency. *Abacus*, 54(4), 547-575.

Kim, J., & Im, C. (2017). Study on corporate social responsibility (CSR): Focus on tax avoidance and financial ratio analysis. *Sustainability*, 9(10), 1710.

Knuutinen, R. (2013). International Tax Planning, Tax Avoidance and Corporate Social Responsibility", *Interdisciplinary Studies Journal*, 3(1),73-84.

Koester, A., Shevlin, T., & Wangerin, D. (2017). The role of managerial ability in corporate tax avoidance. *Management Science*, 63(10), 3285-3310.

Kovermann, J., & Velte, P. (2019). The impact of corporate governance on corporate tax avoidance—A literature review. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 36,1-29.

Kusbandiyah, A., Norwani, N.M. & Jusoh, M.A., (2020). Aggressive Tax Avoidance Determinant Factors of Cg Rankings 100 Public Companies by Indonesian Institute for Corporate Directorship. *Advances in business research international journal*, 6(1):35-40.

Lanis, R., Richardson, G., & Taylor, G. (2017). Board of director gender and corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. *Journal of Business Ethics*, 144(3), 577-596.

_____, Liu, C., & McClure, R. (2019). The Impact of Corporate Tax Avoidance on Board of Directors and CEO Reputation. *Journal of Business Ethics,* 160(2), 463-498.

Lei, J., Lin, S., Khan, M. R., Xie, S., Sadiq, M., Ali, R., & Amin, A. H. (2022). Research trends of board characteristics and firms' environmental performance: research directions and agenda. *Sustainability* 14 (21),14296.

Lietz, G.(2013). Tax avoidance vs tax aggressiveness: A unifying conceptual framework. *Working paper*, University of Münster.

Mahoney, L., & Roberts, R. W. 2007. Corporate social performance, financial performance and institutional ownership in Canadian firms. *Accounting forum* 31(3): 233-253.

Mais, R. & Patminingih, D. (2017). 'Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance of the Company in Listed of the Indonesia Stock Exchange, *Journal STEI Ekonomi*, 26(2), 230-243.

Mao, C. W. (2019). Effect of corporate social responsibility on corporate tax avoidance: evidence from a matching approach. *Qual.ity and Quantity*, 53(1), 49-67.

Minnick, K. and T. Noga. (2010). Do corporate governance characteristics influence tax management? *Journal of Corporate Finance,*16,703-718.

Mulya, A. S., & Kristian, K. (2020). The Role of Indonesian Company Owners in Aggressive Tax Planning. *In Annual International. Conference on Accounting Research*, 174-178. Atlantis Press

Nadeem, M., De Silva, T., Gan, C. and Zaman, R. (2017). Boardroom gender diversity and intellectual capital efficiency: evidence from China. *Pacific Accounting Review* 9(4), 590-615.

___, Farooq, M. B. Ahmed, A. (2019). Does female representation on corporate boards improve intellectual capital efficiency? *Journal of Intellectual Capital* 20(5), 680-700.

-___, (2022). Board gender diversity and managerial obfuscation: Evidence from the readability of narrative disclosure in 10-K reports. *Journal of Business Ethics*, 179(1), 153-177.

Nagata, K. & P. Nguyen. (2017). Ownership structure and disclosure quality: Evidence from management forecasts revisions in Japan. *Journal of Accounting and Public Policy*, 36(6), 451-467.

Nguyen, T. H. H., Ntim, C. G., & Malagila, J. K. (2020). Women on corporate boards and corporate financial And non-financial performance: A systematic literature review and future research agenda. *International Review of Financial Analysis,* 71, 101554.

Nguyen, M. & Hiep, P. (2019). The effect of institutional ownership on listed companies' performance in Vietnam. *International Journal of Economics & Business Research*, 17(3), 317-332.

Novita, E.S., & Y.Herliansyah, (2019). The Effect of Corporate Governance Mechanism, Liquidity and Company Size on Tax Avoidance, *Saudi Journal of Economics and Finance*, 3(9), 366-373

Nugroho, W.C. & Agustia, D., (2018). Corporate governance, tax avoidance, and firm value. AFEBI *Accounting Review*, 2(02),15-29.

OECD. (2012). "Glossary of Tax Terms," Retrieved from Centre for Tax Policy and Administration, Available at: *https://www.oecd.org/ctp/glossary ftaxterms.htm.*

Ogbeide, S.O., & O.Obaretin, (2018). Corporate Governance Mechanisms and Tax Aggressiveness of Listed Firms in Nigeria, *Amity Journal of Corporate Governance*, 3 (1),1-12.

Oktaviyani, R., & Munandar, A. (2017). Effect of sales growth, and institutional ownership on tax avoidance with profitability as moderating variables in indonesian property and real Estate companies. *Binus Business Review*, 8(3), 183-188.

Oyenike, O., Olayinka, E., & Emeni, F. (2016). Female directors and tax aggressiveness of listed banks in Nigeria .*International Conference on African Development Issues*, 293-299.

Pandey, R., Biswas, P. K., Ali, M. J., & Mansi, M. (2020). Female Directors on the Board and Cost of Debt: Evidence from Australia. *Accounting and Finance*, 60(4),4031-4060.

Pareek, R., Sahu, T. N., & Gupta, A. (2023). Gender diversity and corporate sustainability performance: empirical. evidence from India.*XIMB Journal of Management*, 20(1), 140-153.

Park, J., KO, C. Y., Jung, H., & Lee, Y. S. (2016). Managerial ability and tax avoidance: evidence from Korea. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 23(4), 449-477.

Park, S. (2017). Corporate social responsibility and tax avoidance: Evidence from Korean firms. *Journal of Applied Business Research* (JABR), 33(6), 1059-1068.

Payne, D. M., & Raiborn, C. A. (2018). Aggressive Tax Avoidance: A Conundrum for Stakeholders, Governments, and Morality. *Journal of Business Ethics*, 147(3), 469-487.

Prakosa, R. A., & Sari, D. (2019). The Effect of Managerial Ability on Corporate Tax Avoidance. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, 348, 323-330.

Pratama, B. Y., Narsa, N. P. D. R. H., & Pranajaya, K. P. (2022). Tax avoidance and the readability of financial statements: Empirical evidence from Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 9(2), 103-112.

Qawqzeh, H. K., Bshayreh, M. M., and Alharbi, A. W. (2021). Does ownership structure affect audit quality in countries characterized by a weak legal protection of the shareholders? *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 19(5), 1-18.

Rachmawati, N., & D., Martani (2017). Book- Tax Conformity Level on the relationship between Tax Reporting Aggressiveness and Financial. Reporting Aggressiveness, *Australian Accounting Business and Finance Journal*, 11(4), 86-101.

Rahman, J. M., & Leqi, L. I. (2021). Corporate Social Responsibility (CSR): Focus on Tax Avoidance and Financial Ratio Analysis, *Accountancy Business and the Public Interest*, 12(2),73-89.

Rahimipour, A. (2017). Investigation of the impact of women's representation and participation on board of directors on tax avoidance in listed companies on

the Tehran Stock Exchange (TSE). Specilaity. *Journal of Accounting and Economics*, 3(2), 12-22.

Ratnawati, V., Freddy, D. & Hardi, H., (2018). Ownership Structure, Tax Avoidance and Firm Performance. *Archives of Business Research*, 6(1),1-7

Richardson, G., Wang, B. & Zhang, X., (2016). Ownership structure and corporate tax avoidance: Evidence from publicly listed private firms in China. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 12(2),141-158.

Richardson, G., Taylor, G., & Lanis, R. (2016)(b). Women on the board of directors and corporate tax aggressiveness in Australia: An empirical analysis. *Accounting Research Journal,* 29(3), 313-331.

Riedel, N. (2018). Quantifying international Tax avoidance: A review of the academic literature. *Review of Economics*, 69(2), 169-181.

Riguen, R., Salhi, B., & Jarboui, A. (2020). Do women in board represent less corporate tax avoidance? A moderation analysis*. International Journal of Sociology and Social Policy*. 40(1/20), 114-132.

Robert, B., Katherine, L., Eduardo, O., & Roger, L. (2018). What do we know about Tax Aggressiveness and Corporate Social Responsibility? An integrative Review, *Journal of Cleaner Production*, 20(4), 542-552.

Salah, W. (2019). Does Deferred Tax Mediate the Relationship Between Tax Planning and Earnings Management? *Accounting Thinking*, 23(2), 65-85.

Salaudeen, Y.M., & B.U. Ejeh. (2018). Equity ownership structure and corporate tax aggressiveness: the Nigerian context, *Research Journal of Business and Management (RJBM),* 5(2), 90-99.

Sanyaolu, W. A., Eniola A. A., K., Zhaxat K., Nursapina, K., Kuangaliyeva, T.K. and Odunayo, J. (2022). Board of directors' gender diversity and intellectual capital efficiency: the role of international authorization. *Cogent Business & Management* 9(1), 1-16.

Seebeck, A., & Vetter, J. (2022). Not Just a Gender Numbers Game: How Board Gender Diversity Affects Corporate Risk Disclosure. *Journal of Business Ethics*, 177(2), 395- 420.

Sobhan, R. (2022). "Ownership Structure and Firm Performance: Evidence from Pharmaceutical And Chemical Industry of Bangladesh", *Asian Journal of Business Environment*, 12(4), 35-44.

Sulistiyanti, U., & Saputra, A. D. (2020). Determinants of tax avoidance: Evidence from Indonesian mining industry. *Journal of Contemporary Accounting*, 2(3), 165-174

Suleiman, S. (2020). Females in governance and corporate tax avoidance: The moderating effect of accounting conservatism. *Malaysian management journal,* 24,165-193.

Sunarsih, U., Taviani K. (2016). Good Corporate Governance in Manufacturing Companies Tax Avoidance, *Etikonomi*, 15(2), 85 – 96.

Suryarini, T. (2018). The Effect of Corporate Governance and the Quality of CSR to Tax Avoidation. *Accounting Analysis Journal*, 7(3),159-167.

Tandean, V.A. &Winnie, W. (2016). "The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: An Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in IDX period 2010-2013", *Asian Journal of Accounting Research*, 1(1), 28-38

Tanko, U.M. (2020). The Moderating Effect of Profitability on the Relationship between Ownership Structure and Corporate Tax Avoidance in Nigeria Listed Consumers Goods Firms, *International Journal of Business and Technopreneurship*, 10(2), 153-172.

Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). Ownership structure and tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation*, 12(3), 99-107.

Vacca, A., Iazzi, A., Vrontis, D., & Fait, M. (2020). The role of gender diversity on tax aggressiveness and corporate social responsibility: evidence from Italian listed companies. *Sustainability*, 12, 1-15.

Verbeek, M. (2017). *A Guide to Modern Econometrics, (5th ed):* John Wiley & Sons Ltd,1-447.

Wahid, A., (2019). The Effects and the Mechanisms of Board Gender Diversity: Evidence from Financial Manipulation. *Journal of Business Ethics*, 159(3),705-725.

Waluyo, W. (2017). The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: Empirical Study of the Indonesian Banking Company. *The Accounting Journal of Binaniaga*, 2(2), 1-10.

Wang, F., Xu, S., Sun, J., & Cullinan, C. P. (2020). Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. *Journal of Economic Surveys*, 34(4), 793-811.

Velte, P. (2020). Institutional ownership, environmental, social and governance performance and disclosure – a review on empirical quantitative research. *Problems and Perspectives in Management*, 18(3): 282-305.

Widuri, R., Tjahjono, P. A., Viana Rosaline Aditama, F., & Fudianto, M. (2020). Female Board Membership and Sustainability: Can they Mitigate Tax Avoidance in Indonesia and Malaysia? *In 5th International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management and Social Science*. 296-304.

Xie J., Nozawa W. & Managi S., (2020), "The role of women on boards in corporate environmental strategy and financial performance: A global outlook", *Corporate Social Responsibility and environmental management* 1-16.

Yahya, F., Manan, A., Khan, M. W., & Hashmi, M., (2021). The moderating role of board gender diversity between power-based corporate governance and tax aggressiveness. *Economics and Business Letters*, 10(2),140-147.

Yunos, R. M., M. Smith, and Z. Ismail (2010). Accounting conservatism and ownership concentration: Evidence from Malaysia. *Journal of Business and Policy Research* 5 (2), 1-15

Zalata, A. M., Ntim, C. G., Choudhry, T., Hassanein, A., & Elzahar, H. (2020). Female directors and managerial opportunism: Monitoring versus advisory female directors. *The Leadership Quarterly*, 30(5),101309.

Zhang, X., Husnain, M., Yang, H., Ullah, S., Abbas, J., and Zhang, R. (2022). Corporate Business Strategy and Tax Avoidance Culture: Moderating role of Gender Diversity in an Emerging Economy. *Frontiers in Psychology*, 13, 827553, 1-13.

Zeng, T. (2011). Ownership concentration, State Ownership, and Effective Tax Rates: Evidence from China's Listed Firms, *Accounting Perspectives*, 9(4), 271-289.